جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أثر المزية
في الحكم النحوي والصرفي
دراسة تحليلية

الدكتور
حمادة محمد حسين أحمد بودي
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الحادي عشر
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر المزية في الحكم النحوي والصرفي دراسة تحليلية

حمادة محمد حسين أحمد بودي

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: HAMADAAHMED1081.el@azhar.edu.eg

الملخص

عني البحث بدراسة أثر المزية في النحو والصرف، وتوثيقها من مصادرها الأصيلة والمعتمدة، وتوضيح آراء النحويين فيها بالأدلة، والهدف من هذه الدراسة توضيح آراء النحويين في إثبات المزية، وبيان أثرها في الحكم النحوي والصرفي، وبيان الجهد العظيم الذي بذله النحويون من أجل بناء هذا العلم، وإعلاء صرحه، وتوضيح أنه قام على أساس متين، وقد تمكن البحث من نفي عدد من المزايا التي أثبتها بعض النحويين، كما أثبت البحث أن النحويين قد يختلفون في إثبات المزية من عدمها، وأن الأدلة على إثبات المزية أكثرها عقلي، وقد يُستدل لها بالسماع.

الكلمات المفتاحية: أثر ــ المزية ــ الحكم ــ النحوي ــ الصرفي ــ دراسة ــ تحليلية .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

The impact of the preference and merit on grammatical and morphological Judgment " An analytical study".

Hamada Muhammad Hussein Ahmad Bodi
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Assiut, Al-Azhar University, Egypt .
Email: HAMADAAHMED1081.el@azhar.edu.eg

Abstract

The research meant studying the effect of the merit on grammar and morphology, documenting it from its original and reliable sources, and clarifying the opinions of the grammarians about it with evidence, and the aim of this study is to show the views of the grammarians in proving the merit, and to show its impact on grammatical and morphological judgment, and to show the great efforts that the grammarians have made in order to build this knowledge. The research has been able to deny a number of advantages that some grammarians have proven, and the research has proven that grammarians may differ in proving the merit or not, and that the evidence for proving the merit is more rational, and it may be inferred by hearing

Keywords : Impact, Advantage, Judgment, Syntactic, Morphological, , Analytics, Study

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا أفضل كتاب، وخصه بكل فضل ومزية، والصلاة والسلام على أكرم رسول، الذي كرمه ربه وميزه على جميع الأنبياء، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد اهتم النحويون في كتبهم بالترجيح والمفاضلة بين الآراء والمذاهب النحوية، وإيراد المزايا والخصائص للأوجه والأحكام التي ذكروها، والعناية بالعلل الموجبة لعلو رأي، أو رجحان مذهب، فأقاموا لنا صرحًا سامقًا، نفتخر به على مر الدهور، وتوالي الأيام والسنين، وقد لفت نظري أن كثيرًا من النحويين يتعرضون في كتبهم لذكر مزية بعض الأوجه والآراء؛ مما يترتب عليه تغيرًا في الحكم النحوي؛ فجمعت هذه المواضع، ووقفت أمامها مليًا، فوجدتها تصلح للدراسة، أضف إلى ذلك أنها لم يقم عليها بحث فيما أعلم، وقد جاءت تحت عنوان: " أثر المزية في الحكم النحوي والصرفي، دراسة تحليلية"، وقد التزمت في دراستي بهذا اللفظ، فلا يدخل معي مثلًا "أفضل، أو "أحسن"، ولا ما شابه ذلك مما يدل على رجحان الوجه، وتميزه.

والهدف من هذه الدراسة:

١ــ توضيح آراء النحويين في إثبات المزية من عدمها.

٢ــ بيان أثر المزية في الحكم النحوي والصرفي.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣ــ بيان الجهد العظيم الذي بذله النحويون من أجل بناء هذا العلم، وإعلاء صرحه، وأنه قام على أساس متين.

الدراسات السابقة:

يوجد بعض الدراسات التي يوهم ظاهرها التشابه مع هذه الدراسة، ومن ذلك:

١ــ ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي، رسالة ماجستير بالأردن، للطالبة: حبيبة محمد نعمان جبر، وتحدثت فيها عن علاقة التعارض والترجيح في أصول الفقه وأصول النحو، وعن الإطار النظري للتعارض والترجيح ، وعن طرق النحاة في التوفيق بين الأدلة المتعارضة، وطرق النحاة في ترجيح أحد المتعارضين على الآخر.

٢ــ أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي عرض وتقويم، رسالة دكتوراه للباحثة: فاطمة محمد طاهر حامد، جامعة أم القرى، وقد ذكرت في المقدمة أنها تبحث في الأسس التي بني عليها الترجيح في كتب الخلاف النحوي، أهي القياس أو السماع أو غيرهما؟ وهل كان مؤلفو هذه الكتب منصفين في حكمهم، أم أنهم كانوا يتعصبون لأحد الفريقين على الآخر؟

٣ ــ أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل، رسالة ماجستير للباحث: علي بن علوي الشهري، جامعة أم القرى، وقد ذكر الطالب في ملخص الرسالة أنه يحاول إلقاء الضوء على أسباب هذه الترجيحات، وقد ذكر من هذه الأسباب: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وأدلة أخرى، ودرس مسائل قليلة جدًا لم تكشف اللثام عن هذه الجوانب كلها عند ابن مالك.

٤ ــ قواعد التوجيه ووظيفتها فى حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي، رسالة دكتوراه للطالب: إسماعيل صالح حسن، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وقد تناولت هذه الدّراسة قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النّحوي، وبينت قواعد التوجيه وأصوله، ودوره في الفصل بين الخلافات النحوية وترجيح الأحكام.

وببيان ما اشتملت عليه هذه الدراسات يظهر بُعدها عن موضوع بحثي.

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ثم الخاتمة، وقائمة المصادر.

التمهيد: المزية: المفهوم والأهمية.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

المبحث الأول: أثر المزية في الحكم النحوي.

المبحث الثاني: أثر المزية في الحكم الصرفي.

الخاتمة: ذكرت فيها محصلة البحث ونتائجه.

قائمة المصادر: فيها أهم مصادر البحث ومراجعه.

وقد اتبعت في دراسة هذه المزايا المنهج الآتي:

١ــ وضعت عنوانًا لكل مزية من المزايا، ضمت فيما بينها سبع عشرة مزية، منها إحدى عشرة في النحو، وست في الصرف، وقد رتبتها على ألفية ابن مالك.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢ــ بدأت كل مزية بنص لأحد النحويين، وقد راعيت ــ في الغالب ــ أن أذكر نص أقدمهم، وأحيل في الحاشية على من ذكرها منهم بعد ذلك.

٣ــ درست المزايا، ووثقتها من مصادرها الأصيلة والمعتمدة، ووضحت آراء النحويين فيها بالأدلة.

٤ــ أنهيت كل مزية بتعقيب ذكرت فيه موقفي مما جاء فيها، وبيّنت الراجح، ما أمكن.

أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه تعالى، وأن يرزقنا السداد والرشاد، إنه سميع عليم.

وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير.

وكتبه

د. حمادة محمد حسين أحمد بودي

١٤٤٢/١/٢١هـ

٢٠٢٠/٩/٩م

التمهيد

المزية: المفهوم والأهمية

مفهوم المزيّة في لغة العرب:

المزية، والمَزْيُ: تمامٌ وكمالٌ في كلِّ شيء(١)، والمزية: الرتبة، والمنزلة، والفضل، والطعام يخص به الرجل(٢)، وجمعها: مزايا(٣).

والمِزُّ: الشّيءُ له فضلٌ وقدر(٤)، يقال: لهذا على هذا مز، وهذا مز، والمِزُّ: اسمُ الشيءِ المَزِيز ، وَالْفِعْل مَزَّ يَمَزّ، وَهُوَ الّذي يَقع مَوقِعاً فِي بلاغته وكثرته وجَوْدته(٥)، ويقال: هَذَا الشَّرَابُ أَمَزُّ مِنْ هَذَا، وهذا مز من هذا، أَيْ: أَفْضَلُ، ويقال: لهذا على هذا مز، أي: فضل، وهذا مز، وشَيءٌ مَزِيز: فاضِلٌ، ومَزّاهُ: أثبتَ لَهُ مَزِيّةٍ، أَي: خَصْلَة تُمَيِّزُه عَن غيرِه، (٦)، ومَزِزْتَ يَا هَذَا بكَسْر الزاي الأولى تَمَزُّ، بالفَتْح، أَي: صِرتَ مَزِيزاً، أَي: فاضِلاً، (٧)، ولفلان على فلان مازية، أي: فضل(٨)، وتمازى الْقَوْم، إِذا تفاضلوا(٩)، ومززه: رأى له فضلًا(١٠)

---

(١) ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد :٧/ ٣٩٤، وتهذيب اللغة للأزهري:١٣/ ١٨٨، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده:٩/ ٩٧.
(٢) ينظر لسان العرب لابن منظور:١٥/ ٢٨٠، وتاج العروس للزبيدي:٣٩/ ٥٢٩.
(٣) ينظر المنتخب من كلام العرب لكراع النمل: ٣٨٩، وتاج العروس:٣٩/ ٥٢٩.
(٤) ينظر كتاب الألفاظ لابن السكيت: ٧، والمخصص لابن سيده: ٣/٤٤٨، وتاج العروس :١٥/ ٣٣١.
(٥) ينظر تهذيب اللغة :١٣/ ١٢٢.
(٦) ينظر التقفية في اللغة للبندنيجي: ٤٤٠، ومعجم ديوان الأدب للفارابي:٣/ ٣١، ومجمل اللغة لابن فارس: ٨١٥، ومقاييس اللغة لابن فارس:٥/ ٢٧١.
(٧) ينظر القاموس المحيط للفيروز آبادي: ٥٢٥، وتاج العروس:١٥/ ٣٣٢.
(٨) ينظر تهذيب اللغة:١٣/ ١٨٨، ولسان العرب:١٥/ ٢٨٠.
(٩) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد:٢/ ١٠٧١، والمخصص:٤/ ٤٤.
(١٠) ينظر المحكم:٩/ ١٨، ولسان العرب:٥/ ٤٠٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتمزّيتَ علينا يا فلان: تفضلتَ، أي: رأيتَ لك الفضل علينا، ومزّيتُ فلاناً: قرّظته وفضّلته، ومزّيتُ متاعه حتى نفقته له(١).

وعلى ما سبق من استعمالات فإن المزية يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ، وأبى ذلك ثعلب(٢)، قال: "يُقَال لَهُ: عِنْدِي قَفِيّةٌ ومَزِيّةٌ: إِذا كَانَت لَهُ مَنزِلة ليستْ لغيره، وَيُقَال: أقفيْتُه، ولَا يُقَال: أَمْزَيْته".وما ذُكر يُضعف ما قال ثعلب.

والمزية عند النحويين: ترجيح لحكم أو وجه نحوي؛ لوجود السبب.

قيمة المزية وأهميتها عند النحويين:

عني النحويون على مر العصور، بذكر مزية بعض الآراء النحوية، فجاءت مؤلفاتهم ناطقة بذلك ومعبرة عنه، ويمكن إجمال الحديث عن ذلك في النقاط الآتية:

أولًا: أن النحويين يُعنون بإظهار المزية، وبيان دورها في الحكم النحوي، يقول ابن يعيش:" فإن قيل: ولِمَ كانت "أنْ" أولى بالإضمار من سائر الحروف؟ قيل: لأمرَيْن:

أحدهما: إن "أنْ" هي الأصل في العمل، لِما ذكرناه من شَبَهها بـ"أن" المشدّدة، فوجب أن يكون المضمر "أنْ" لقوّتها في بابها، وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعًا واحدًا، ولا يتصرّف.

والأمر الآخر: أن لها من القوّة والتصرّف ما ليس لغيرها؛ ألا ترى أنّ "أنْ" يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنّها لا يليها إلَّا المستقبل؟

---

(١) ينظر أساس البلاغة للزمخشري:٢/ ٢١١.

(٢) ينظر تهذيب اللغة :١٣/ ١٨٧، ولسان العرب:١٥/ ٢٧٩، ٢٨٠، وتاج العروس:٣٩/ ٥٢٩.

فلمّا كان لها من التصرّف ما ذُكر، جُعلت لها مزيّة على أخواتها بالإضمار"(١).

ثانيًا: أن المزية عند النحويين قد تكون من جهة اللفظ، كالتاء من "استخرج" علمًا، تقول في جمعه: تخاريج، بإبقاء التاء؛ لأنه لا يخرج إلى عدم النظير، وهو "تفاعيل"، وهو وزن له نظراء في العربية، منها "تماثيل وتهاويل، وتباشير، وتفاريق، وتسابيح"، ولا تقل: سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين؛ لأنه يخرج إلى عدم النظير، وهو "سفاعيل"، وهو غير موجود في كلام العرب(٢).

وقد تكون من جهة المعنى، تقول في جمع "منطلق": مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم، لا: نطالق، بحذف الميم وإبقاء النون؛ لأن الميم تفضل النون بدلالاتها على الفاعل، وتصديرها، ووجوب تحريكها، واختصاصها بالاسم، وَالنُّون ليس لها معنى، وهي أقرب إِلَى الطّرف فكان حذفها أولى من حذف الميم(٣).

ثالثًا: أن المزية عند النحويين درجات، يقول ابن الوراق عن الفعل الماضي: "وَيَقَع موقع الْمُضَارع فِي الشَّرْط، كَقَوْلِك: إِن ضربت ضربت، فَهُوَ بِمَنْزِلَة: إِن تضرب أضْرب. وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجعل للماضي مزية على فعل الْأَمر، وَلم تبلغ هَذِه المزية أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارع وَبَين فعل الْأَمر، فَمنع الْإِعْرَاب، لنقصه عَن الْمُضَارع، وَفضل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر"(٤).

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ٢٣١.
(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي: ٣/ ١٤١٣، والمساعد لابن عقيل: ٣/ ٤٦٣.
(٣) ينظر علل النحو لابن الوراق: ٥٢٤، والإنصاف للأنباري: ٢/ ٥٣٥.
(٤) ينظر علل النحو: ١٤٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعًا: أن المزية تثبت للأصل دون الفرع، ومن ثم يثبتون للأصل أحكامًا، قال ركن الدين الأستراباذي عن جمع "فعيل" إذا كان بمعنى مفعول جمع السلامة:" ... وأما امتناع جمعه على "جَرِيحات"؛ فلأن "جريحًا" إذا كان مذكرًا لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون، فلو جمع "جَرِيح" على "جَرِيحات" لكان للفرع مَزِيَّة على الأصل؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع"(١).

وقال أيضًا: "ولا يجمع باب "حمراء" بالألف والتاء؛ فلا يقال: حمراوات؛ لأن جواز جمع المؤنث بالألف والتاء فرع جواز جمع مذكره بالواو والنون، لكون المؤنث فرع المذكر، وامتناع أن يكون للفرع مَزِيَّة على الأصل" (٢).

خامسًا: أن النحويين يردون بالمزية الاستدلال النحوي، قال الأنباري رادًا مذهب الكوفيين الذي يرون فيه أن لام "كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن" نحو: "جئتك لتكرمني: "وأما قولهم: إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال: أمرت بتكرم، على معنى أمر بأن تكرم" قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى؛ فإن اللام لها مزية على غيرها؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت؟ لأن لكل فاعل غرضًا في فعله، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه؛ و"كي وحتى" في ذلك المعنى؛ ألا ترى أنك تقول: مدحت الأمير ليعطيني، وحتى يعطيني؛ فجاز أن تقدر بعدها "أنْ" وليست الباء كذلك؛ فلا يجوز أن تقدر" (٣).

---

(١) ينظر شرح الشافية : ١/ ٤٥٢.
(٢) ينظر المرجع السابق:٤٦٩.
(٣) ينظر الإنصاف :٢/ ٤٧١.

سادسًا: أن الترجيح ينتفي عند تكافؤ المزية، قال ناظر الجيش:" فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد المثالين حذف؛ حرفًا كان أو أكثر؛ فإن تأتي بحذف بعض، وإبقاء بعض أبقي ما له مزية، فإن لم يكن لأحدهما مزية؛ بل كانا متكافئين، فالحاذق مخير في حذف ما شاء من ذلك"[١]، نحو نوني: سَرَنْدَي[٢]، وعَلَندى[٣]، وألفيهما، تقول في جمع سرندى: سراند بحذف الألف وإبقاء النون، وسرادٍ بحذف النون وإبقاء الألف، وتقول في جمع علندى: علاند، بحذف الألف وإبقاء النون، وعلادٍ بحذف النون وإبقاء الألف[٤].

(١) تمهيد القواعد: ٩/ ٤٨٢١.

(٢) الجريء على الأمور، أو الشديد القوي.
ينظر كتاب العين: ٧/ ٣٤٠، وتهذيب اللغة: ١٣/ ١٠٣ .

(٣) البعير الضخم، أو الغليظ الضخم من كل شيء.
ينظر كتاب الألفاظ لابن السكيت: ٩٤، ومعجم ديوان الأدب: ٢/ ٩٠.

(٤) سيأتي لهذا تفصيل في المسألة الثانية من المبحث الثاني.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول

أثر المزية في الحكم النحوي

١ـ تحريك نون التنوين عند ملاقة الساكن

قال ابن الشجري عن نون التوكيد الخفيفة:"... وحذفها بغير عوض يكون لالتقاء الساكنين، كقولك: اضربَ الغلام، حذفتها لسكونها وسكون اللام، وبقيت الفتحة قبلها دالّة عليها، ولم تحرّكها لالتقاء الساكنين، كما تحرّك التنوين فى اللغة العليا فى نحو: ﴿أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (١)، و﴿فَتِيلًا انْظُرْ﴾ (٢) جعلوا لزيادة الاسم مزيّة على زيادة الفعل، فحذفوا زيادة الفرع، وحرّكوا زيادة الأصل"(٣).

الدراسة والتحليل:

إذا وقع حرف ساكن بعد التنوين وجب بقاء التنوين وتحريكه، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، وتقول: هذا زيدٌ الفاضل.

أما إذا وقع حرف ساكن بعد نون التوكيد الخفيفة، فإنها تحذف وجوبًا؛ لأن بقاءها يؤدى إلى أحد المحذورين: تحريكها، أو اجتماع الساكنين، مع بقاء الحكم، ولذلك فُتح ما قبلها؛ لأنها فى حكم المراد، ولولا ذلك لوجب أن يكسر، وهذا الحذف سواء كانت بعد فتحة نحو: اضربَن يا زيد، أو ضمة نحو: اضربُن يا رجال، أو كسرة نحو: اضربن يا هند، فتقول: اضربَ الرجل يا زيد، واضربوا الرجل يا رجال، واضربي الرجل يا هند(٤)"، قال الخليل:

---

(١) من الآية:١، ٢ سورة الإخلاص.

(٢) من الآية:٤٩، ٥٠ سورة الإسراء.

(٣) الأمالي:٢/ ١٦٦.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك:٣/ ١٤١٩، والمساعد:٢/ ٦٧٤، وحاشية الصبان:٣/ ٣٣١.

"فَإِن لَقِي الْخَفِيفَة سَاكن حذفتها؛ لالتقاء الساكنين، ولَم تحرّك كَمَا يُحَرك التَّنْوِين، كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

لَا تهين الْفَقِير علك أَن تركع يَوْمًا والدهر قد رَفعه (١)"(٢).

وللتنوين مزية على نون التوكيد من عدة وجوه:

الاول: أن التنوين مختص بالأسماء، وهي أقوى؛ لأنها الأول، والنون مختصة بالأفعال، وهي الأضعف؛ لأنها فروعٌ دَواخِلُ على الأسماء، فما يلحق الأفعالَ أضعفُ ممّا يلحق الأسماءَ، فنقصت النون عن التنوين في الفضل؛ فقصدوا بحذفها وإبقائه محركًا إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه(٣).

الثاني: أن التنوين يصلح للحركة، بخلاف نون التوكيد؛ فعوملت معاملة حرف اللين؛ فحذفت لالتقاء الساكنين على حد قولك: يرمي الرجل، ويغزو الغلام(٤).

الثالث: أن التنوين في الاسم متأصل موضوع لمعنى أصلي يدل عليه، ونون التأكيد ليست لمعنى زائد عما يدل عليه الفعل، بل هي في معنى حروف الزيادة(٥).

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في التصريح للشيخ خالد الأزهري :٣١٢/٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف :١٧٩/١، والبديع في علم العربية لابن الأثير:١/ ٦٧١، والرواية في الأضداد لابن الأنباري: ٢٩٧: وَلا تُعادِ الفقير، وعليه فلا شاهد فيه.

(٢) الجمل: ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٥/ ١٧٣، والمقاصد الشافية للشاطبي:٥/ ٥٦٩، وحاشية الصبان:٣/ ٣٣١.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٤٤٨، وتوضيح المقاصد:٣/ ١١٨٥.

(٥) أمالي ابن الحاجب:٢/ ٥٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الرابع: أن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن المانع، وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنها قد تترك بلا مانع(١).

الخامس: أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسًا إلا في "ابن وابنة"، إذا كانا نعتين لعلم، وكانا مضافين لعلم آخر، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما؛ لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبًا للخفة، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسًا(٢).

تعقيب:

بان بعد دارسة مزية التنوين على نون التوكيد المخففة أمور:

الأول: أن النون التي تحذف هي النون الخفيفة، بخلاف الثقيلة؛ لقوتها في نفسها؛ لكونها من حرفين مدغمٍ أحدهما في الآخر، كما أنها متحركة، فإذا لقيها ساكن لم يؤثر شيئًا، قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (٣)، وتقول: أكرمنَّ ابن زيدٍ، ولتضربنَّ الرجل، ولتكرمانِّ زيدًا(٤).

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤/٤٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/١٧٣، والمقاصد الشافية:٥/ ٥٦٩.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤/ ٤٩٥، وحاشية شرح الشافية للرضي:٢/ ٢٣٣.

(٣) من الآية:٢٧سورة الفتح.

(٤) ينظر المقاصد الشافية:٥/ ٥٦٨.

الثاني: أن مزايا التنوين التي ذكرها النحويون تسقط عند حذفه لالتقاء الساكنين، كما في قراءة(١) قوله تعالى: ﴿أَحـدُ. الله الصّـمد﴾ (٢)، بتـرك التنوين، وقرأ عمرو بن عقيل: ﴿وَلاَ الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (٣)، بحذف التنوين من سابق(٤)، فسئل عن ذلك فقال: لو نوَّنتُه لكان أوزن، يريد: أثقل.

ومن ذلك بَاب الصّفة الَّتِي تجْعَل وَمَا قبلهَا بِمَنْزِلَة شَيء وَاحِد، فيحذف التَّنْوِين من الْمَوْصُوف، مثل قولك: هَذَا زيد بن عبد الله، وَهَذَا عَمْـرو بـن زيد، والكنية كالاسم، تَقول: هَذَا أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء يَا فَتى، وَهَذَا زيد بـن أبي زيد، ومنه قَول أبي الْأسود:

فَأَلْفَيْته غيرَ مُسْتَعتِبٍ وَلَا ذاكرِ اللهَ إِلَّا قَليلا (٥)

وغير ذلك كثير(٦) حتى جعله الجرمي لغة(٧)، وجعله السيرافي جائزًا في الكلام وفي الشعر(٨).

---

(١) القراءة لأَبَان بْن عُثْمَانَ، وَزَيْد بْنُ عَلِيٍّ، وَنَصْر بْنُ عَاصِمٍ، وَابْن سِيرِينَ، وَالْحَسَن، وَابْـن أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبِي السَّمَّالِ، وَأَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ يُونُسَ، وَمَحْبُوب، والوليد بن مسلم عـن ابن عامر، وَالْأَصْمَعِي، وَاللُّؤْلُؤِي، وَعُبَيْد، وَهَارُون عَنْهُ.
ينظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١٨٢، وشواذ القراءات للكرماني: ٥٢٦، والبحـر المحيط لأبي حيان:١٠/ ٥٧١.

(٢) القراءة المتواترة بتنوين ﴿أحد﴾. من الآية:١ سورة الإخلاص.

(٣) من الآية: ٤٠ سورة يس.

(٤) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٧، والبحر المحيط: ٩/ ٦٩.

(٥) البيت من المتقارب، وهو للشاعر في ديوانه: ٥٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠٢، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي:٤/ ٤٨٣، والمفصل: ٤٥٦.
الشاهد: "ذاكر الله" حيث حذف التنوين، ويريد "ذاكرًا".

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء:٢/ ٢٠٢، وسر الصناعة لابن جني: ٢/ ١٨٨، ٥٣٣.

(٧) ينظر الهمع للسيوطي: ٣/ ٤١٠.

(٨) ينظر شرح الكتاب:١/ ٢١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثالث: تميل النفس إلى عدم قبول ما ذُكر من مزايا التنوين على النون المخففة؛ لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر؛ نحو: بغتِ وقامتِ الجارية، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة، بل إن حذف نون التوكيد قد يؤدي إلى لبس محقق في حالات متعددة؛ منها:

١ــ المضارع المؤكد بالنون، المعطوف على مضارع آخر كذلك، مسبوق بـ "لا" الناهية، مثل: لا تهملن وتلعب الساعة. فما نوع الفتحة التي على المضارع "تلعب"؟ أهي فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة، والواو للعطف المجرد الذي لا أثر له في المعية، ولا في البناء ــ أيضًا ــ من باب أولى، لما هو معروف من أن العطف على المبني لا يجلب البناء للمعطوف مطلقًا، أم هي فتحة إعراب، والواو للعطف والمعية معًا؟ لا قرينة تمنع أحد الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافًا واسعًا بينهما.

٢ــ الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزمه بـ "لا" الناهية، في مثل: لا تخشين الأذى في سبيل الحق، فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة قبلها دليلًا عليها، لصار الكلام: لا تخشى الأذى في سبيل الحق، وترك هذه الياء المتطرفة المتحركة التي قبلها فتحة، من غير قلبها ألفًا مخالف للضوابط اللغوية الأساسية، كما أن قلبها ألفًا عملًا بتلك الضوابط يؤدي إلى أن نقول: لا تخشى الأذى؛ فنقع في محذور؛ هو تلاقي الساكنين الذي يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العلة من آخر الفعل، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لا دليل معه على أن الفعل مؤكد في أصله، وعدم التخلص يؤدي أيضًا إلى لبس؛ هو اعتبار "لا" نافية، وليست ناهية؛ لذا كان الأفضل من كل ما سبق تحريك النون بالكسر إذا

وليها ساكن؛ مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ إذ هو هنا أخف وأبعد من اللبس، فوق أنه مسموع في بعض أمثلة قليلة(١).

لذا؛ فالظاهر أنه لا مزية للتنوين على نون التوكيد، وأنها تحرك بالكسر إذا وليها ساكن، مثلها مثل التنوين، فهو أخف وأبعد من اللبس الحاصل من الحذف الخطي للنون.

٢ـ إعمال "ما" الحجازية إذ قُدّم معمول الخبر وهو ظرف، أو جار ومجرور

قال ابن مالك: " ... لما كان شبه "لا" بـ "إنّ" أضعف من شبه "ما" بـ "ليس"، جعل لـ "ما" مزية، بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقًا، بل إذا كان الفصل نحو: ما قائم زيد، أو لمعمول خبرٍ غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد آكل، فلو فصل بمعمول، وهو ظرف أو جار ومجرور لم يبطل العمل، نحو: ما غدًا زيد مسافرًا، وما فيها أحد مقيمًا، وأبطل عمل "لا" بالفصل مطلقًا نحو: لا في الدار رجل مقيم، ولا غدًا أحد راحل، فانحطت بذلك "لا" عن رتبة "ما"؛ ليكون لقوة الشبه أثر "(٢).

الدراسة والتحليل:

ذكر ابن مالك أنه لما كان شبه "لا" بـ "إنّ" أضعف من شبه "ما" بـ "ليس"، جعل لـ "ما" مزية، بأن لم يبطل عملها بالفصل بالظرف والجار والمجرور، بخلاف "لا" فإنه لا يجوز.

وما ذكره ابن مالك غير واضح، وإنما مرجع ذلك السماع عن العرب، فهو الحاكم في هذا الباب، وتوضيح ذلك يظهر في السطور التالية:

---

(١) ينظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن:٤/١٨٠ـ ١٨٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٦٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تشبه "ما" الحجازية "ليس" من ثلاثة أوجه:

الأول: إن كلّ واحدة منهما أداةُ نفي.

الثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت: ما زيدٌ قائمًا، أو ليس زيدٌ قائمًا فهما محمولان على النفي في الحال، حتى تقول: أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.

والثالث: دخولُهما على المبتدأ والخبر(١).

فلما حَصَل لـ"ما" الشبهُ المذكورُ أَثّر الإعمال؛ فإن للشبه تأثيرًا؛ ألا ترى أن الاسم يُمتنع الجرّ والتنوين لشبهه بالفعل الذى لا يدخله جَرٌّ ولا تنوين، وَيَعْمَل عَمَل الفعل لشبهه به، ويُبْنى كما يبنى الحرف، ولا أصلَ للاسم في شئٍ من ذلك، فكذلك عملت "ما" حملًا على "ليس" للشبه المذكور(٢).

وهذه وجوه شبه قوية، ومن ثم جاز إعمال"ما" مع تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفًا، أو حرف جر، نحو نحو: ما غدا زيد ذاهبًا، وما بسيف زيد ضاربًا.

و"لا" النافية للجنس تعمل عمل "إن"؛ لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

الأول: أن كلًا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلًا منهما للتأكيد، فـ"لا" لتأكيد النفي، و"إن" لتأكيد الإثبات.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٢٦٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٥، والجنى الداني لابن مالك: ٣٢٣، وشرح ابن عقيل على الألفية:١/ ٣٠٢.

(٢) ينظر المقاصد الشافية: ٢/ ٢١٦.

الثالث: أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

الرابع: أن كلًا منهما له صدر الكلام(١).

وهذه وجوه شبه قوية أيضًا، وقد ذكر النحويون(٢) أنه لا يفصل بين "لا" وبين اسمها بشيء، فإن فُصِل بينهما تعين الرفع لضعفها عن درجة "إنّ"، قال سيبويه: "واعلم أنك لا تفصل بين "لا" وبين المنفي، كما لا تفصل بين "مِن" وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجلٍ، ومع ذلك أنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة "خمسةَ عشرةَ"، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين "خمسةَ وعشرَ" بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها"(٣).

فلا يتقدم الخبر على الاسم ولو كان شبه جملة، فلا تقول: لا لهازلِ هيبةٌ ولا توقير، وكذلك لا يتقدم معمول الخبر على الاسم؛ فلا نقول: لا ميدانَه جندىٌّ تاركٌ؛ وإنما منع الفصل لقوة الصلة بين "لا" واسمها حتى اعتبرا في حكم الأعداد المركبة، كما أن "لا" ضعيفة في العمل؛ وذلك لأنها فرع في العمل على "إنّ" التي هي فرع على الفعل، و "إنّ" لا تعمل في الاسم مع الفصل بغير الظرف، وهذه أضعف من "إنّ"، فوجب ألا تعمل مع الفصل على الإطلاق(٤).

---

(١) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٣٦٥، ٣٦٦، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٤٠٤، والتصريح: ١/ ٣٣٦.
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه: ٢/ ٢٧٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٥،
(٣) ينظر الكتاب: ٢/ ٢٧٦.
(٤) ينظر "لا" واستعمالاتها للدكتور: على أحمد طلب: ٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعقيب:

تبين مما سبق أن لا مزية لـــ"ما" العاملة عمل" ليس" على "لا" العاملة عمل "إن"؛ فكل منهما أشبه أصله، وليس أحدهما أضعف فـــي الشـــبه مـــن الآخر، والذي ذكره النحويون أن "لا" انحطت عن درجة "إن" في العمل لأمور منها:

١ــ أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إن" يكون مظهرًا ومضمرًا.

٢ــ أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إن" يكون نكرة ومعرفة.

٣ــ أن "لا" لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجـــرورًا ويجوز في "إن".

٤ ــ أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إن" ينون.

٥ ــ أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واســـم "إن" لا خـــلاف في إعرابه (١).

٣ ـ مجيء "عوض" معربة

قال ابن مالك عن ظرف الزمان "عوض": "وأعـــرب حـــين يضـــاف، ويضاف إليه؛ لأنه عومل بما لم يعامل مُقابِله مما هـــو خـــاصّ بالأســـماء؛ فاستحق مزيّة عليه"(٢).

---

(١) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٣٦٥، ٣٦٦، وتمهيد القواعـــد: ٣/ ١٤٠٤، والتصريح: ١/ ٣٣٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٢٢٢ ، وينظر المساعد: ١/ ٥١٨.

الدراسة والتحليل:

"عَوْضٌ" ظرفٌ للمستقبَلِ، مثل "أبدًا"، عديم التصرف مطلقاً، وهو اسم من أسماء الزمان والدهر المطلق، دون علم به أو تحديد كنهه، يستغرقُ جميعَ ما يُستقبلُ من الزمان، وهو منقولٌ عن العَوْضِ بمعنى الدَّهر، والعَوْضُ في الأصل: مصدرُ عاضهُ من الشيءِ يَعوضُهُ عَوْضاً، وعِوَضاً، وعِياضاً، إذا أعطاهُ عِوَضاً، أي: خلفاً، سُميَ الدهرُ بذلك؛ لأنه كلما مضى منهُ جُزءٌ عُوَّضَ منه آخر، فلا ينقطعُ.

ويُؤتى به بعد النّفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ المستقبَلِ، أو الاستفهام عن جميع أجزائهِ، فإذا قلت: لا أفعلُهُ عَوْضُ، كان المعنى لا أفعلهُ في زمنٍ من الأزمنةِ المُستقبلة(١).

وهو ظرف مبني، مثل: "قط"(٢)، والمشهورُ بناؤهُ على الضمِّ، ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر أيضاً، ويعرب في حالتين(٣):

الأولى: إذا أضيف، كَقَوْلِهِم: لَا أَفعلهُ عوض العائضين، أي: دَهْرَ الداهِرِينَ.

---

(١) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٣٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٢٥، وحاشية الدسوقي على المغني: ١٦٣/١.

(٢) "قَط" ظرفٌ للماضي، يَستغرقُ ما مضى من الزَّمان، واشتقاقُهُ من "قَطَطْتُهُ"، أي: قطعته، فمعنى: ما فعلتُهُ قطُّ: ما فعلتُهُ فيما انقطعَ من عُمري، ويُؤتى به بعدَ النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ الماضي، أو الاستفهامِ عنها.
ينظر شرح الأشموني: ١/ ٤٨٩، والتصريح:١/ ٥٢٦، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري: ٩١.

(٣) ينظر التذييل لأبي حيان:١٤/٨، والارتشاف لأبي حيان: ١٤٢٦/٣، والمغني لابن هشام:٢٠٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والأخرى: إذا أضيف إليه، فيكون بمعنى: "زمان"، و يُجَرُّ ، كقول الفِنْدِ الزِّمَّانيِّ:

ولولا نبلُ عــوْضٍ في حُظُبّايَ فأَوْصــالِي
لطاعنت صُدُور الخي ل طَعنًا لَيْسَ بالآلي(١)

وإنما أعرب فى هاتين الحالتين؛ لإضافته، التي هــي مــن خصــائص الأسماء، فعومل بما لم يعامل به مقابله "قط"، الــذي يمتنــع أن يُضــاف أو يضاف إليه، فاستحق "عوض" المزيّة عليه، فيضــعف شــبهه بــالحرف إذا أضيف؛ فيعرب(٢).

تعقيب:

ما ذُكر من مزية الإضافة لــ "عوض" قوي؛ لأنهــا مــن خصــائص الأسماء المعربة، فحقها أن تكف سبب البناء وتلغيه؛ لأنها تقتضي الرجــوع إلى الأصل.

---

(١) البيتان من الهزج، وهما للشاعر في المقصــور والممــدود لأبــي علــي القــالي: ٢٥٩، والخزانة:٧/ ١١٩، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور:١/ ٩١، وتمهيد القواعــد:٤/ ١٩٨٠.

- اللغة: عوض بمعنى دهر، والمراد بنبله هنا: تعاقب أيامه ولياليه، والحظبى: هــو الظهــر، وقيل: عرق فيه، والأوصال: المفاصل.
- والشاعر يتحسر على شبابه، وقوته اللذين أفنتهما صروف الدهر ، والمعنى: لولا حــوادث الدهر التي رماها في جسمي ومفاصلي لطاعنت أكابر الفرسان، ولكان لي تأثير في الحــرب أكثر مما كان .
- والشاهد: إعراب "عوض"؛ لأنه أضيف إليه فجر بالكسرة"، وتكون بمعنى زمــان أو دهــر، وليست بمعنى "أبدًا".

(٢) ينظر الهمع:٢/ ٢١٥.

٤ ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأجنبي

قال ابن مالك عن قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (١) (٢) :"فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية؛ فحكم بجوازه"(٣).

الدراسة والتحليل:

نُسب إلى الكوفيين(٤) جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر والسعة بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون المضافُ اسماً يُشبِه الفعل، نحو: المصدر، واسمُ الفاعل، واسم المفعول.

الثاني أن يكون الفاصلُ بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنبياً منه معمولاً لغيره.

الثالث: أن يكون منصوباً على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعاً به، ويجري مجرى الظرف المجرور؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروطُ الثلاثةُ ساغ القياسُ، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيداً عَمْرٍو، وقيامُ زيدٍ، وسَيرُ يومَ الجمعةِ زيدٍ، وتقول: هذا ضاربُ غداً زيدٍ، وهذا مُعطي درهماً زيدٍ، وما أشبه ذلك(٥).

---

(١) من الآية : ١٣٧ سورة الأنعام .
(٢) تنظر هذه القراءة في حجة القراءات لأبى زرعة بن زنجلة: ٢٧٣، والإقناع لابن الباذش: ٢/٦٤٤.
(٣) شرح التسهيل:٣/ ٢٧٧.
(٤) نُسب إليهم في الإنصاف:٢/ ٣٥٢، والارتشاف:٤/ ١٨٤٦، والتصريح:١/ ٧٣٢.
(٥) ينظر توضيح المقاصد:٢/ ٨٢٧، والمقاصد الشافية:٤/ ١٧٣، ١٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه(١)، فمن الشعر قول الشاعر:

فَرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي ... كناحتِ يوما صخرةٍ بعَسيل(٢)

وقول الآخر:

لأنت مُعْتادُ في الهيجا مُصابرةٍ ... يَصْلى بها كلُّ من عاداك نيرانا(٣)

ومن السعة قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، ففُصل بين المضاف المصدر﴿قتل﴾، والمضاف إليه الفاعل﴿شُرَكَائِهِمْ ﴾، بالمفعول ﴿أَوْلَادَهُمْ ﴾، وحديث أبي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي"(٤)، ففصل بالجار والمجرور، وقول بعض العرب: ترك يومًا نفسك

---

(١) شرح التسهيل:٣/ ٢٧٧.

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر معاني القرآن للفراء:٢/٨٠، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي:١/ ٢٣٢، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٧٤، والتصريح:١/ ٧٣٤.

– و"رشني" فعل أمر من راش السهم بريشه: إذا ألزق عليه الريش، وفى ذلك قوة للسهم، وعسيل: مكنسة العطار.

– يقول لمخاطبه مستجدياً: أجزنى خيراً على مديحي، ولا تجعلني كمن ينحت الصخر بمكنسة ليف.

– الشاهد: "كناحت يوماً صخرة" حيث فصل بين اسم الفاعل المضاف "ناحت"، والمفعول المضاف إليه "صخرة" بالظرف "يومًا"، والتقدير كناحت صخرة يومًا.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الارتشاف:٤/ ١٨٤٢، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٢٥، والمقاصد النحوية للعيني:٣/ ١٣٨٦.

– الشاهد:" مُعْتادُ في الهيجا مُصابرةٍ"، حيث فصل بين المضاف "معتاد"، والمضاف إليه "مصابرة"، بالجار والمجرور"في الهيجا"، وأصل الكلام: لأنت معتاد مصابرة في الهيجا.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه:٥/ ٥ــ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ــ صلى الله عليه وسلم: "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا" ــ رقم الحديث: ٣٦٦١، بإثبات ألف بعد "تاركو".

وهواها، سعى لها في رداها، ففصل في الاختيار بالظرف، والأصل: ترك نفسك يومًا.

بخلاف الفصل بالأجنبي؛ فإنه فاقد هذه المزية، فلا يجوز عند الكوفيين الفصل به إلا في ضرورة الشعر، مثل قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيل(١)

وقول معاوية بن أبي سفيان:

نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ(٢)

---

(١) البيت من الوافر، وهو للشاعر فى الكتاب:١/ ١٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/ ٢٣١، والخزانة:٤/ ٢١٩، وبلا نسبة في الأصول:٢/ ٢٢٧، والحجة للقراء السبعة للفارسي:٣/ ٤١٢.

- ومعنى: يقارب: يجعل بعض كتابته قريباً من بعض، ويزيل: مضارع أزال الشئ عن الشئ إذا ميز أحدهما عن الآخر.
- المعنى: وصف الشاعر رسوم الدار فشبهها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل الكتابة، وجعل الكتابة متقاربة ومتباعدة؛ لأن آثار الديار على تلك الصفة.
- الشاهد: "بكف يومًا يهودي"، حيث فُصل بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي" بالظرف "يومًا" وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه متعلق بـ"خط"، وأصل الكلام: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

(٢) البيت من الطويل، وهو للصحابي في ديوانه: ٥٤، وشرح ابن الناظم على الألفية:٢٩٢، والتصريح:١/ ٧٣٧، وبلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ:١/ ٢٧٧، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية:١/ ٥١٥.

- ومعنى "بَلّ": لطّخ سيفه بالدّم، و"المُرادي": عبد الرّحمن بن مُلجم، و"الأباطح": جمع أبطح، وهو: كلّ مكان متّسع، والمراد: مكّة المكرّمة، و"شيخ الأباطح": أبو طالب.
- وقد قال معاوية هذا البيت لما اتفق ثلاثة من الخوارج، على قتل علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص ــ رضي الله عنهم ــ فقتل المرادي عليًا، ونجا معاوية من الذي حاول قتله؛ فقال هذا البيت.
- الشاهد: "أبى شيخ الأباطح طالب" حيث فصل بين المضاف "أبي"، والمضاف إليه "طالب" بنعت المضاف "شيخ الأباطح"، وأصل الكلام: من ابن أبى طالب شيخ الأباطح، وهذا للضّرورة الشّعريّة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولم يعتد البصريون(١) بهذه المزية، فلم يجيزوا الفصل بين المتضايفين في السعة سواء كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غيرهما، وحجتهم أن المضاف يعمل فى المضاف إليه الجر، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأنهما ككلمة واحدة، كما أن المضاف منزل من المضاف إليه بمنزلة التنوين، ولا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة (٢)، وقد أجازوا(٣) الفصل بينهما في الشعر؛ لأنه لغة الضرورة.

تعقيب:

بعد دراسة هذه المزية يجدر ذكر الآتي:

أولًا: أن الفصل بين المتضايفين بغير الأجنبي مما هو معمول للمضاف يعد مزية قوية، وسببًا مسوغًا للجواز، لاسيما في قوله تعالى في قراءة ابن عامر رضي الله عنه: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، فقد حسّن الفصلَ كونُ الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، وكونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله(٤)، أضف إلى ما سبق

---

(١) ينظر مذهبهم فى الكتاب: ١٦٤/٢، ومعانى القرآن للأخفش:٢/ ٤١٠، والمقتضب للمبرد: ٣٧٦/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٨٨، والتصريح: ٧٣٢/١، وعدة السالك للشيخ محيى الدين: ١٥٨/٣ بهامش أوضح المسالك.

(٣) ينظر مذهبهم فى الكتاب: ٢٨٠/٢، والمقتضب: ٣٧٦/٤ ، ٣٧٧، والخصائص: ٤٠٦/٢ ــ ٤١١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧٩/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٢٧٦، ٢٧٧.

أنه قد فصل في قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : "هل أنتم تاركو لي صاحبي" بالجار والمجرور، والمضاف فيه اسم فاعل، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز، فكأن قراءة ابن عامر اكتسبت مزية أكبر؛ لذا كثرت نظائرها، فمنها قول الطرماح:

يَطُفْن بحُوزيٍّ المراتع لم تُرَع بواديه من قَرْعِ القِسِيّ الكنائِنِ(١)

وقول الآخر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّة زجَّ القَلُوصَ أبي مزادة(٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشاعر فى ديوانه: ٤٨٦، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٢٨٩، وبلا نسبة في الخصائص:٢/ ٤٠٨، والإنصاف:٢/ ٣٥١.

- المفردات: يطفن: يدرن، الحوزى: المتوحد المتفرد، المراتع: جمع مرتع، وهو مكان الرتع، يرع: يخف، قرع: ضرب، القسى: جمع قوس، الكنائن: جمع كنانة وهى جراب توضع فيها السهام.
- المعنى: يصف الشاعر بقراً وحشياً بأنه يرتع وحده فى هذا المكان.
- الشاهد: "قرع القسي الكنائن" حيث فصل بين المضاف المصدر "قرع"، والمضاف إليه الفاعل "الكنائن" بالمفعول "القسي"، وهو نظير قراءة ابن عامر.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ولم أقف على قائله، ينظر البديع في علم العربية:١/ ٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٨٧، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٦١.

- المفردات: الزج: مصدر زججته إذا طعنته بالزج، وهى الحديدة التى فى أسفل الرمح، القلوص: الناقة الشابة: أبو مزادة: كنية رجل.
- المعنى: أنه زج راحلته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص.
- الشاهد: "زج القلوص أبي" حيث فصل الشاعر بين المضاف المصدر "زج"، والمضاف إليه الفاعل "أبي" بالمفعول "القلوص"، ولا ضرورة فى هذا؛ لإمكان أن يقال: زج القلوص أبو مزاده، ولا يتغير الوزن أو القافية، وهو نظير قراءة ابن عامر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقلّت نظائرُ: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، ومنها قراءة بعض السلف رضي الله عنه: (فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وعدَه رسلَه)[١]، بنصب وعده وخفض رسله[٢]، ففصل فيه اسمُ الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر[٣].

ثانيًا: أنه مع ما ذُكر من مزية ظاهرة فالأولى الاقتصار على ما ورد من فصل؛ حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب؛ فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين يُبعد المعنى عن الذهن، ويحتاج إلى تفكير لفهمه، ويسدل ستارًا ما على المعنى، لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول، كما أن بعض الأساليب المشتملة على الفصل غريبة على اللسان والآذان، ولا سيما اليوم(٤).

ثالثًا: قُلْتُ في صدر المسألة: نسب إلى الكوفيين(٥) جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر والسعة؛ لأن الفراء تابع البصريين في منع الفصل في السعة، حيث قال:" وليس قول من قال: ﴿مُخْلِفَ وعدَه رسلِه﴾، ولا: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بشيء"(٦).

وهو أيضًا مذهب ثعلب، فقد قال عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "لا يجوز إلا في الشعر "(٧) ، فعلم منه أنه لا يجوزه في سعة الكلام.ـ

---

(١) من الآية: ٤٧ سورة إبراهيم.
(٢) هذه قراءة شاذة لم أقف على نسبتها.
- ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبرى: ٢/ ٧٣٩، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري:٢/ ٢٦٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي: ٢٧٤.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٢٧٧.
(٤) ينظر النحو الوافي:٣/ ٥٨.
(٥) ينظر الإنصاف :٢/ ٣٥٢، والارتشاف:٤/ ١٨٤٦، والتصريح:١/ ٧٣٢.
(٦) معانى القرآن: ٢/٨١.
(٧) المجالس: ١/١٢٦.

٥ ـ وقوع الساكن غير المشدد بعد الألف

قال ابن الشجري: "وإنما قال(١) "ساكن غير مدغم"، تحرّزًا من الياء والواو الساكنين، وذلك أن الساكن المدغم يصحّ وقوعه بعدهما، كقولهم في تحقير أصمّ: أصيمّ، وفى "تفوعل" من المدّ: تمودّ الثّوب، فلهما بذلك مزيّة على السّواكن الصّحيحة..، وللألف عليهما مزيّة، بوقوع الساكن غير المدغم بعدها، فى قراءة من قرأ: ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ (٢) بسكون الياء من ﴿مَحْيَايَ﴾(٣) وإذا صحّ وقوع الساكن غير المدغم بعدها، فوقوع المدغم أصحّ وأمكن، كقولهم: دابّة وشابّة"(٤).

الدراسة والتحليل:

للألف على الياء والواو الساكنتين مزيّة، بجواز وقوع الساكن غير المشدد بعدها؛ لأنه أكثر مدًا من أخويه، فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه(٥)، وهو ما ذهب إليه أبو عمرو(٦)، ويونس(٧)، والكوفيون(٨)، وقد قرأ نافع: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ﴾ ، وهي إذا

---

(١) يعني أبا علي الفارسي، ينظر التكملة: ٣٦.

(٢) من الآية: ١٦٢ سورة المائدة.

(٣) سكنها نَافِع بِخِلَاف عَن ورش.

- ينظر التيسير في القراءات السبع للداني: ١٠٨، والعنوان في القراءات السبع لأبي إسماعيل السرقسطي: ٩٤.

(٤) الأمالي :٢/ ٥٨،٥٩.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٦٥.

(٦) ينظر كتاب الكشف عن وُجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لمكّي بن أبي طالب: ١/ ٢٧٩، والدر المصون للسمين الحلبي: ٩/ ٩٢.

(٧) ينظر الحجة للقراء السبعة:٣/ ٤٤١، والبديع في علم العربية:١/ ٦٦٦.

(٨) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:٢/ ٦٨، والارتشاف:٢/ ٦٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كانت متحركة فهي حرف خفي، وإذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (١)، فإذا كانت خفية وهي متحركة ازدادت خفاءً بالسكون، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم(٢)، وقرأ الحسنُ: ﴿حَاشْ للَّهِ﴾ (٣) بتسكين الشين(٤)، على أن الفتحة تبعت الألف في الإسقاط، وقد حكى عن بعض العرب: التقت حلقتا البطان(٥)، وورد عنهم: له ثلثا المال(٦)، بإثبات الألف مع لام التعريف، فجمع فيما سبق بين ساكنين.

ولم ير البصريون(٧) مزية للألف على الواو والياء، فمنعوا وقوع الساكن غير المشدد بعدها، وقصروا وقوعه بعد الحركة فقط، قال سيبويه : "... وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدًا، واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(٨).

---

(١) من الآية: ١٢سورة العنكبوت.

(٢) ينظر الخصائص:١/ ٩٣، ٩٤.

(٣) القراءة المتواترة: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ من الآية: ٣١ سورة يوسف.

(٤) تنظر القراءة في المحتسب لابن جني:١/ ٣٤١، والمحرر الوجيز لابن عطية:٣/ ٢٤٠.

(٥) البِطَان: القَتَب الحِزَام الذي يُجْعَل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان يضْرب مثلا لِلْأَمْرِ يبلغ الْغَايَة فِي الشدَّة والصعوبة، وَأَصله: أَن يحوج الْفَارِس إِلَى النَّجَاء؛ مَخَافَة الْعَدو فينجو؛ فيضطرب حزَام دَابَّته، حَتَّى يمس الحقب، وَلَا يُمكنهُ أَن ينزل فَيُصْلِحهُ.
ينظر مجمع الأمثال للميداني:٢/ ١٨٦، وجمهرة الأمثال لأبي هلال:١/ ١٨٨.

(٦) ينظر المحتسب:١/ ٢٤٩، والمحرر الوجيز:٢/ ٣٦٩، والإنصاف:٢/ ٥٣٦.

(٧) ينظر المقتضب:٣/ ٢٤، والأصول:٢/ ٢٠٣.

(٨) الكتاب:٣/ ٥٢٧.

وردوا أدلة القائلين بمزية الألف على الواو والياء، فقالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾ بسكون الياء: إنه نوى الوقف فحذف الفتح، وفي الوقف يجوز أن يُجمَع بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالساد مَسَدَّ الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يَزيد في صوته مع أنه استغنى بأحد الشرطَيْن، وهو المدُّ الذي في الألف، والشرطان المرْعِيان في الجمع بين ساكنَين: أن يكون الساكنُ الأوّل حرفَ مدّ ولِين، والثاني: أن يكون مُدغَمًا، كـ "دابة" و"شَابة"، أو أن يجرى الوصل مجرى الوقف، وذلك إنما يجوز فى حال الضرورة(١).

وأما ما حكى عن بعض العرب من قولهم: التقت حلقتا البطان، وله ثلثا المال فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف منهما، وما أشبههما لالتقاء الساكنين، وإن صح ذلك فهو من الشاذ النادر، الذى لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته(٢).

تعقيب:

يجدر بعد دراسة المسألة ذكر أمرين:

الأول: تميل إليه النفس إلى أن للألف على الياء والواو الساكنتين مزيّة، بجواز وقوع الساكن غير المشدد بعدها، فما المانع من مد الساكن الأول؛ لتقوم المدة مقام الحركة؛ فتحول بين الساكنين، ويتوصل بالمد إلى الساكن الثاني(٣)، ومما يقوي هذه المزية ويدعمها أن قراءات قرآنية

(١) ينظر الإنصاف٢/ ٥٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٢١٠، والارتشاف:٤/ ١٨٤٩.
(٢) الإنصاف:٢/ ٥٤٨.
(٣) ينظر كتاب الكشف عن وُجوه القراءات السّبع:١/٢٧٩، والإنصاف:٢/ ٥٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

جاءت بها، ولا سبيل لتوجيهها بعيدًا عن ذلك، وله شواهد من كلام العرب أيضًا، وبهذا يتبين ما في قول الفارسي:" إسكان الياء في ﴿مَحْيايَ ﴾شاذّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في ﴿مَحْيا ﴾، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم"، ثم قال بعد ذلك مباشرة: "وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع، أو حكي له: "التقت حلقتا البطان" بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: "له ثلثا المال"(١)، ومما جاء من وقوع غير المشدد بعد الألف قراءة أبي عمرو، والبزّي: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ (٢)﴿اللاي﴾ بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة(٣)، قال أبو عمرو: "هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراء للوصل مجرى الوقف(٤)، وعلى هذا فلا التفات لمن ضعف ذلك(٥) بعد أن ذُكر أنها لغة قريش.

والآخر: قصر النحاس(٦) جواز وقوع الساكن غير المشدد بعدها على يونس وحده، وقد تبين أنه مذهب أبي عمرو والكوفيين أيضًا.

---

(١) ينظر الحجة للقراء السبعة:٣/ ٤٤٠، ٤٤١.

(٢) من الآية: ٤ سورة الطلاق.

(٣) ينظر الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة للأهوزي: ٣٥٠، والعنوان في القراءات السبع: ١٥٤.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية:٣/ ٢١، والمقاصد الشافية:٨/ ١١٩.

(٥) ينظر الخصائص:١/ ٩٤، والمحتسب:١/ ٣٤١، والمحرر الوجيز :٣/ ٢٤٠، والكشاف للزمخشري: ٢/ ٤٦٥.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس:٢/ ٤٢.

٦ ـ تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً بشرط تقدم صاحب الحال

قال ابن مالك: "...وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقًا. والصحيح جوازه محكومًا بضعفه، ولا يجرى مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية(١) باتفاق؛ لأن في العامل الظرفي ما ليس في غيره، من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح، بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية، أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه"(٢).

وتابع ابنُ الوردي ابنَ مالك في القول بالمزية(٣).

---

(١) العامل المعنوي: ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور، وحرف التنبيه عند من يجوز "ها" التنبيه من دون اسم الإشارة، ويطلق عليه غير المتصرف، مثل: أفعل التعجب، وأفعل التفضيل، واسم الفعل، والمراد بالتصرف: هو التنقل فى الأبنية، تقول: جاء يجيئ مجيئاً فهو جاء، فالفعل المتصرف: ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر، والشبيه بالمتصرف: ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أو هو الوصف القابل لعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث.

ينظر اللمع : ٦٢، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء:١/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٥٢.

(٢) شرح التسهيل:٢/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) ينظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي: ١٩٥، ١٩٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الدراسة والتحليل:

أجاز الفراء(١) والأخفش(٢) تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بشرط تقدم صاحب الحال على الحال نحو: زيد قائمًا فى الدار، فأما مع تأخره فيتمنع، فلا يجوز: قائمًا زيد فى الدار، ولا قائمًا فى الدار زيد.

وهذا الجواز مبني على وجود مزية للظرف والجار والمجرور؛ حيث يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما من العامل المعنوي، كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه، فالحال لا تتقدم كل هذا اتفاقًا، فلا تقول في: تلك هند مجردة، وليت زيدا أميرًا أخوك، وكأن زيدًا راكبًا أسد، وزيد في الدار، أو عندك قائمًا: مجردة تلك هند، ولا أميرًا ليت زيدًا أخوك، ولا راكبًا كأن زيدًا أسد(٣).

كما أن في الظرف والجار والمجرور مزية ليست في غيره، من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح، بخلاف غيره؛ فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه(٤)، وقد ورود السماع بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (٥) قريء بنصب ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ (٦)، على أنها

(١) ينظر معانى القرآن: ٣٥٨/١.
(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١٠٠/٢، والمحتسب:٢٣٢/١.
(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ:٢/ ٣١٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٤٤.
(٤) ينظر اللباب للعكبري: ١ /٢٩٠.
(٥) من الآية : ٦٧ سورة الزمر.
(٦) القراءة لعيسى بن عمر في مختصر شواذ القرآن: ١٣١، وشواذ القراءات للكرماني: ٤١٦، وله وللجحدري في البحر المحيط:٢٢١/٩، وللحسن البصري في شرح عمدة الحافظ لابن مالك:٣٢٢/١، وأوضح المسالك لابن هشام:٢/ ٢٧٦.

حال تقدمت على عاملها الجار والمجرور ﴿بِيَمِينِهِ﴾ الواقع خبراً، واستدلوا بقول النابغة:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أدْراعِهم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بن حذار(١)

ولم يعتد جمهور البصريين(٢) بهذه المزية، وساووا بين جميع العوامل المعنوية، فمنعوا تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جارًا ومجرورًا، قال المبرد: "وإذا كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: زيد فى الدار قائمًا، وفى الدار قائمًا زيد، وفى الدار زيد قائمًا، إذا كان قائمًا بعد قولك: فى الدار انتصب، ولا يصلح: قائمًا فى الدار زيد، ولا زيد قائمًا فى الدار، ولا قائمًا زيد فى الدار"(٣).

واستدلوا بأن الحال وإن شابه الظرف من حيث عبرت عنه بالظرفية فقلت فى قولك: جاءنى زيد راكباً فى حال الركوب، وفى هذه الهيئة، وبهذه الصفة، فإنه لا يجب أن يجرى مجرى الظرف فى كل حال، كما أن ما لا ينصرف نحو: أحمد وإبراهيم لما أشبه الفعل أجرى مجراه فى بعض

---

(١) البيت من الكامل، وهو للشاعر فى ديوانه: ٥٩، والتذييل:٩/ ١١٨، والمقاصد الشافية:٣/ ٤٧٨، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٣٣، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك:٢/ ٢٣.

المفردات: كوز: من بنى مالك بن ثعلبة، أدراعهم: جمع درع الحديد، ربيعة بن حداد: من بنى سعد حلفاء ذبيان.

المعنى: هؤلاء القوم جعلوا أدراعهم خلفهم كالحقائب لوقت الحاجة إليها.

الشاهد: "محقبى أدرعهم فيهم" حيث وقع "محقبى" حالاً من ضمير "فيهم"، وهو خبر "أدراعهم"، وهو حجة للفراء والأخفش على مذهبهما .

(٢) ينظر رأيهم فى الكتاب: ١٢٤/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ١٣٤/١، وتذكرة النحاة لأبي حيان:٣٢٤.

(٣) المقتضب:٣٠٠/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأحوال، وهو أنه منع الجر مع التنوين، ولم ينزل منزلة الفعل فى كل شيء، فيمتنع الإضافة، والألف واللام، وغير ذلك مما لا يكون فى الفعل"(١).

كما أن هناك فرقًا بين قولهم: يوم الجمعة المال لك، فأجازوا نصب متقدم بما فى آخر الجملة الابتدائية من معنى الفعل، ولم يجيزوا: مجموعاً لك المال، فالحال كما تتعلق بالعامل تتعلق بذى الحال، ففى هذه الصورة يلزم تقديم الحال على كلا الشيئين بخلاف الظرف فإنه يتعلق بالعامل، وهو اللام دون "المال"، فلا يلزم من تقديمه هاهنا تقديمه على كلا الشيئين(٢).

ومما قالوه مما ينفي مزية الظرف والجار والمجرور: إن الظرف غير عامل بلفظه، فصار كأسماء الإشارة، وتقدم أحد الجزأين لا يخرجه عن أن يكون معنوياً، وأن التقدم تصرف، والظروف لا تصرف لها، وخرجوا قراءة النصب ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ على أن ﴿السَّمَوَاتُ﴾ معطوفاً على ﴿الأَرْض﴾، فيكون قد أخبر عن الأرضين والسماوات بأن الجميع قبضته، وتكون ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ حالاً من ﴿السَّمَوَاتُ﴾(٣).

وأما جاء من الشعر فهو ضرورة، أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه(٤).

تعقيب:

تميل النفس إلى أن ما ذُكر من المزية يُعمل به فيما ورد؛ فلا يقاس عليه؛ ولا يحكم عليه بالشذوذ؛ فإن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما كثيرًا؛ ومنه ما أجاز يونس(٥) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف

---

(١) ينظر المقتصد: ٦٧٥/١.

(٢) ينظر التخمير فى شرح المفصل :٤٢٧/١.

(٣) ينظر التذييل:٩/ ١٢١، والتصريح:١/ ٦٠٠.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٢٤٠، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك:٢/ ٢٣.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ٢٨٠، ٢٨١.

والجار والمجرور الناقصين، لكون الكلام لا يستغنى بهما، فيكون الفصل بهما كلا فصل، فأجاز: لا غلامي بها لك، ولا يدى اليوم لك، ومن ناحية أخرى فإنهما لا يخرجان عن العامل المعنوي، فلا يقوى في تقدم معموله عليه، وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصرف، فمعمول المعنى أحرى بالمنع.

٧ ـ نصب أفعل التفضيل الحال المتقدمة إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى

قال ابن مالك:"... وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل، ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ فيجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين، نحو: هو أكفاهم ناصرًا، وجعل موافقة للصفة المشبهة إذا توسط نحو: تمرنا بُسرًا أطيب منه رُطبًا، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون"(١).

الدراسة والتحليل:

لا يجوز تقديم الحال على أفعل التفضيل؛ إذ هو صفة لا تشبه الفعل المتصرف؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: زيد ضاحكًا أحسن من عمرو، بل يجب تأخير الحال؛ فتقول: زيد أحسن من عمرو ضاحكًا، لكن لما كانت له مزية على العوامل

(١) شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٤٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الجامدة؛ لتضمنه حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى اغتفر توسطه بين حالين: إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه، أو غيره في الحال الأخرى، نحو قول سيدنا علي ــ رضي الله عنه ــ لأنصاره، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر: "أنا لكم وزيرًا، خير مني لكم أميرًا"(١)، وقولنا: هذا بسرًا(٢) أطيب منه رطبًا، والفدان عنبًا أحسن منه قطنًا، والمتعلم تاجرًا أقدر منه زارعًا، ونحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا، فـ "نحو" مبتدأ، و"مستجاز" خبره، و"زيد" مبتدأ، وخبره "أنفع"، وفي "أنفع" ضمير مستتر عائد على "زيد" و"مفردًا" حال من ذلك الضمير، و"من عمرو" متعلق بـ "أنفع" و"معانًا" حال من "عمرو"، والعامل فيهما "أنفع"، وأصله: زيد أنفع فى حال كونه منفردًا من عمرو فى حال كونه معانًا؛ وإنما كان "أنفع" عاملًا فى الحالين؛ لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بـ"من" معمولان له، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها(٣).

ومزية أفعل التفضيل عند ابن مالك مبنية على أنه قائم مقام فعلين؛ فإن قولك: "زيد اليوم أفضل منه غدا" بمنزلة قولك: "زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدًا"(٤).

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد:١/ ١٦٩.

(٢) البُسْر: الذى لم يبلغ حال الرطب ولا وقته.
ينظر كتاب الزاهر لابن الأنباري: ٢/ ٣٨.

(٣) ينظر الارتشاف:٣/ ١٥٨٧، وشرح ابن عقيل على الألفية:٢/٢٧١، وتوضيح المقاصد:٢/ ٧١٤، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٣٠٨، وشرح المكودي على الألفية: ١٣٩، ١٤٠.

(٤) شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٥٤.

وما ذكره ابن مالك من مزية يخلو من الدقة؛ فهي تدخل في أفعل التفضيل دائمًا، ولا تخص حال وقوعه بين حالين، إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه، أو غيره في الحال الأخرى.

تعقيب:

بعد دراسة المسألة يحسن ذكر الآتي:

أولًا: تظهر مزية أفعل التفضيل إذا قلنا برأي أكثر النحويين(١) بأن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين، بخلاف القول برأي المبرد(٢)، وابن السراج(٣)، والسيرافي(٤)، والفارسي في قول له(٥)، الذين ذهبوا إلى أنهما منصوبان على إضمار " كان " التامة صلة لـ "إذا" في المستقبل و "إذ" في الماضي، وهما حالان من ضميرهما، وبخلاف قول المغاربة(٦) الذين ذهبوا إلى أن المضمر "كان" الناقصة، والمنصوبان خبر "إن" لا حالان.

ثانيًا: نص بدر الدين ابن الناظم(٧) على جواز تقديم الحال على صاحبها وعاملها إذا وقع اسم التفضيل متوسطًا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى، كما في: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا، أو متّحديه، كما

---

(١) ينظر الكتاب:١/٤٠٠، ٤٠١، وشرح المقرب لابن عصفور: ٢/ ٥٧٧، والارتشاف:٣/١٥٨٨، والمساعد:٢/٣٠، والمقاصد الشافية:٣/٤٨٠.

(٢) ينظر المقتضب: ٤/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) ينظر الأصول: ١/ ٢٢٠.

(٤) ينظر شرح الكتاب:٢/ ٢٨٩.

(٥) ينظر المسائل الحلبيات:١٧٦، ١٧٩.

(٦) ينظر المساعد:٢ /٣٠، والتصريح:١/ ٥٩٨.

(٧) ينظر شرح الألفية: ٢٤١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، مفضّل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى.

وعبارة الناظم في الألفية تدل على الجواز، قال:

ونحو زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا مستجازلن يهن(١)

وكذلك يقتضي كلامه(٢) في التسهيل، حيث قال: "واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبا"(٣).

وأكثر النحويين على وجوب التقديم(٤).

ثالثًا: أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب، من تأخر الحالين معًا عن أفعل التفضيل، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه؛ نحو: المتعلم أقدر تاجرًا منه زراعًا، والمصباح الكهربي أقوى منفردًا من عشرات الشموع مجتمعة(٥).

والأولى التقديم.

---

(١) :٣٠.

(٢) ينظر المساعد:٢/ ٣٠.

(٣) : ١١٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل للمرادي: ٥٧٢، وتحرير الخصاصة:١/ ٣٣٥، وأوضح المسالك :٢/ ٢٧٤، وشرح التسهيل للشيخ خالد:٢/ ٦٨٤.

(٥) النحو الوافي:٢/ ٣٨٤.

٨ ـ ربط جملة الحال بالضمير وحده

قال ابن مالك في باب الحال: "وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها، وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو"(١).

الدراسة والتحليل:

تقع الجملة حالًا وخبرًا وصفة، ولا بد حينئذ من رابط، يجعل الكلام متماسكًا متصلًا، فإذا وقعت حالًا فإنها تربط بالضمير وحده، نحو قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾(٣)، أو "واو"، وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع "إذ" موقعها، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٥) أو الضمير والواو معًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٦)، وقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾(٧)، وقوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(٨) (٩).

---

(١) شرح التسهيل:٢/ ٣٦٦.
(٢) من الآية:٤١ سورة الرعد.
(٣) من الآية:٦٠ سورة الزمر.
(٤) من الآية: ١٤ سورة يوسف.
(٥) من الآية: ٥ سورة الأنفال.
(٦) من الآية: ٢٢ سورة البقرة.
(٧) من الآية: ٤٤ سورة البقرة.
(٨) من الآية: ١٣٢ سورة البقرة.
(٩) ينظر اللمحة في شرح الملحة:١/ ٣٩٧، والمساعد: ٢/٤٤، وإرشاد السالك:١/ ٤٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإذا وقعت نعتًا فلا بد أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، ويطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (١)، ومثل: نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خبرًا غامرًا، وتدفع بلاء قائلًا (٢).

وإذا وقعت خبرًا فلها روابط عدة، منها الضمير، وقد يكون مذكورًا، وهو الأصل، نحو: زيد قام أبوه، فجملة "قام أبوه" خبر عن "زيد"، والرابط بينهما الهاء، أو مقدرًا، نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَمن صَبرَ وَغفرَ إنَّ ذَلِك لمَن عَزْمِ الْأُمُورِ﴾(٣)، أَي: إنَّ ذَلِك مِنْهُ(٤).

فتبين مما سبق أن الضمير يربط جملة الحال، والصفة، والخبر؛ لذا عد ابن مالك الربط به وحده في باب الحال أقيس من الربط بالواو؛ لأن الربط بالواو مقصورٌ على باب الحال دون غيره، فجعل ابن مالك لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو.

وما ذكره ابن مالك من مزية غير ظاهر، فلكل من الواو والضمير مواضع يتعين فيها، فيجب الربط بالواو، ويمتنع بالضمير في موضعين:

أحدهما: أن يفقد الضمير نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس.

والثاني: إذا صُدرت جملة الحال بمضارع مثبت، مسبوق بـ "قد" ، نحو قول الله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾(٥)،

(١) من الآية: ٢٨١ سورة البقرة.
(٢) ينظر توضيح المقاصد:٢/ ٩٥٤، وشرح الأشمونى:٢/ ٣٢٠، والتصريح:٢/ ١١٥.
(٣) الآية:٤٣ سورة الشورى.
(٤) ينظر اللباب للعكبري:١/ ١٣٩، وأمالي ابن الحاجب:٢/ ٥٧٨.
(٥) من الآية: ٥ سورة الصف.

فجملة ﴿تَعْلَمُونَ﴾ حال من الواو في ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾ (١) ، ويتعين الربط بالضمير، ويمتنع الربط بالواو إذا كانت الجملة مؤكدة، أو مصدرة بمضارع مثبت عار من "قد"، أو منفي "بلا"، أو "ما" أو ماضي اللفظ تال لـــ "إلا"، أو متلو "بأو"، نحو: الخليفة أبو بكر قد علمه الناس، وجاء زيد يضحك عمرو، وجاء زيد لا يضحك عمرو، وجاء زيد ما يضحك عمرو، وما جاء زيد إلا ضحك عمرو، واضرب زيدًا ذهب عمرو أو مكث، ومما يتعين فيه الربط بالواو ــ أيضًا ــ الجملة الابتدائية الواقعة حالًا إذا عطفت على حال؛ وذلك كراهة اجتماع حرفي عطف، نحو: جاء زيد ماشيًا أو هو راكب، لا يجوز: أو وهو راكب، قال تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (٢) (٣).

وقد جعل الزمخشري ربط جملة الحال بالضَّمِير وحده فِي الْجُمْلَة الاسمية شَاذ ونادر، قال: "والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة"(٤).

وفيما قاله نظر من وجهين:

أولهما: أن قوله: "فإن كانت الجملة اسميّةً فالواوُ"، يعني يلزم الإتيانُ بالواو فيها. وليس الأمرُ كذلك، إنّما يلزم أن تأتيَ بما يُعلِّق الجملة الثانية بالأولى؛ لأنّ الجملة كلامٌ مستقِلٌّ بنفسه مُفيدٌ لمعناه، فإذا وقعت الجملةُ حالًا،

---

(١) ينظر التذييل:٩/١٩١، وتوضيح المقاصد:٢/ ٧١٩، وشرح الأشموني:٢/٣٦١.
(٢) من الآية: ٤ سورة الأعراف.
(٣) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٢٤٥، والتذييل:٩/ ١٦٧، ١٧٨، والارتشاف:٣/١٦٠٤ ــ ١٦٠٨، وشرح ابن عقيل على الألفية:٢/ ٢٧٩.
(٤) المفصل: ٩٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فلا بدّ فيها ممّا يُعلِّقها ويربطها بما قبلها؛ لئلّا يُتوهّم أنّها مستأنَفةٌ، وذلك يكون بالواو، أو بالضمير كما مرّ (١).

والآخر: أن ما ذكره من شذوذ "كلّمته فُوه إلى فيَّ"، فإن أراد أنّه شاذّ من جهة القياس، فليس بصحيح؛ لما ذُكر من وجودِ الرابط في الجملة الحاليّة، وهو الضميرُ في "فوه"، وهو رابط معتبر، وَإن أراد أنه شاذ من جهة الِاسْتِعْمَال فَلَيْسَ بنادر كَمَا ذكر؛ فقد تقدم مِنْهُ شواهد، ومنه أَيْضًا قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٢)، وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾(٣) (٤).

وَقد صرح الزَّمَخْشَرِيّ فِي الْكَشَّاف بِأَن قَوْله تَعَالَى: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ جمله حَالية من الإنجيل فِي قَوْله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ (٥)(٦)، وقال عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾(٧) : قوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ قلت: هو جملة محلها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذاً حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، تريد: حاسراً(٨).

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٢٦.
(٢) من الآية:٣٦ سورة البقرة.
(٣) من الآية: ٧ سورة لقمان.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٢٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي:١٦٢.
(٥) من الآية:٤٦ سورة المائدة.
(٦) ينظر الكشاف:١/ ٦٣٩.
(٧) من الآية:٤١ سورة الرعد.
(٨) ينظر الكشاف:٢/ ٥٣٥.

وجعل ابن الحاجب الِاقْتِصَار على الضَّمِير ضَعِيفًا(١)، وجعله ابن الأثير، وأبو الفداء(٢) شاذًا كما فعل الزمخشري.

وما ذُكر من شواهد اقتصر فيها على الضَّمِير دون الْوَاو يرد كونه ضَعِيفًا أو شَاذًا، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا أهلكنا من قَرْيَة إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾(٣)، وَمَا رَوَاهُ سِيبَوَيْهِ من قَوْلهم: كَلمته فوه إِلَى فِي، وَرجع عوده على بدئه بِالرَّفْع(٤).

تعقيب:

تبين مما سبق أن ما ذكره ابن مالك من مزية غير واضح، فإذا كان الأَصْل في الربط الضَّمِير، وهو أقوى مِنْهُ فِي الْوَاو، فإنّ استعمال الواو في الربط أكثر؛ لأنّها أَدَلُّ على الغرض؛ إذ أصلها الجمع، وتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأظهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها(٥).

٩ ـ النعت بالمصدر

قال ابن مالك عن الأشياء التي تقع نعتًا: " ...فالنعت بهذه كلها مطرد لا يتوقف على سماع، بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده، فإن السماع فيه متبوع، واطراده ممنوع، وللمصدر مزية على غيره "(٦).

---

(١) الكافية:٢٤.
(٢) ينظر البديع في علم العربية :١/ ١٩٥، والكناش:١/ ١٨٥.
(٣) من الآية:٢٠٨ سورة الشعراء.
(٤) ينظر الكتاب:١/ ٣٩١، ٣٩٢ ، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك:٢/ ٤٣.
(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢/ ٤١، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٣٣٥.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتابعه المرادي، وناظر الجيش(١) .

الدراسة والتحليل:

أصل النعت أن يكون بالمشتق، وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾(٢)، وقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾(٣).

ويقع المصدر نعتًا كثيرًا جدًا(٤)، وهو خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه؛ وهو بهذا له مزية على غيره من الجوامد؛ لأن الوصف به يكون على سبيل المبالغة مجازاً أو ادعاء، فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع، تمكينًا وتوكيدًا، فلمَّا كان الغرض كذلك جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر(٥).

والنعت بالمصدر من تجاذب الإعراب والمعنى؛ نحو قولك: هذا رجل دنف(٦)، وقوم رضًا، ورجل عدل، فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل

---

(١) ينظر توضيح المقاصد:٢/ ٩٥٣، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٣٣٧.
(٢) من الآية:٢٤ سورة الحشر.
(٣) من الآية: ١٠٣ سورة هود.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٢٨.
(٥) ينظر الخصائص:٢/ ٢٠٢ــ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٢٣٧.
(٦) الدَنفُ بالتحريك: المرضُ الملازمُ.
ينظر كتاب العين: ٨/ ٤٨، وجمهرة اللغة:٢/ ٦٧٣.

دنِف، وقوم مرضيون، ورجل عادل، هذا هو الأصل.

وقد تميز المصدر على غيره من الجوامد، ووقع وصفًا لأمرين:

أحدهما: صناعي، وهو الذي يزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائمًا والناس قعود، أي: تقوم قيامًا والناس قعود، ونحو ذلك.

والآخر معنوي؛ لأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه.

وعلى ذلك فقولنا: هذا رجل دنف أقوى إعرابًا؛ لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة. وأقوى معنى؛ كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا يوجد، ولا يُتمكن منه مع الصفة الصريحة(١).

وقد تكون الفائدة في الاختصار؛ لأن قولك: خصم، معناه: مخاصم، فهو أخصر من المخاصم، وكذلك ما عداه(٢).

وقد التُزم فيه لفظ الإفراد والتذكير، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: ذو رضا، وذات رضا، رجلان ذوا رضًا ورجال ذوو رضًا، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه، وهو مذهب البصريين(٣).

وذهب الكوفيون(٤) إلى أن الوصف بالمصدر فى نحو: رجل عدل ورضا مطرد على التأويل بالمشتق، أي: عادل وراض.

---

(١) ينظر الخصائص: ٣/ ٢٥٩، ٢٦٠.
(٢) ينظر شرح الفصيح للزمخشري: ٢/ ٣٥١.
(٣) ينظر أوضح المسالك : ٣/ ٢٨٠، والمساعد: ٢/ ٤١١، وائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي: ٧٤.
(٤) ينظر معانى القرآن للفراء:٣٨/٢، والفصيح لثعلب:٢٨٨، ٢٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومذهب الكوفيين هو ظاهر مذهب سيبويه والمبرد(١).

تعقيب:

تمخض مما تقدم أن قصد المبالغة، ولزوم إفراد المصدر سببان وجيهان لتمييزه عن غيره من الجوامد، فَسوّغا وقوعه نعتًا بكثرة، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾(٢)، أي: هلاكًا، بمعنى: هالكين، وقال أيضًا: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾(٣)، أي: عجيبًا، وقال: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (٤)، أي: كثيرًا، وقال تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (٥)، إلا أن استعمال المصدر حالًا أكثر من جعله نعتًا(٦)، قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾(٧)، وقال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾ (٨) ، وقال: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٩).

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/ ١٢٠، والمقتضب: ٤/ ٣٠٥، ٣٠٦، والكامل للمبرد: ١/ ١٠٢.
(٢) من الآية:٨ ١سورة الفرقان.
(٣) من الآية:١ سورة الجن.
(٤) من الآية:١٤ سورة الجن.
(٥) من الآية:١٨ سورة يوسف.
(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٢٨٠
(٧) من الآية:١١٥ سورة الأنعام.
(٨) من الآية:١٥ سورة الرعد.
(٩) من الآية:٢٦٠ سورة البقرة.

١٠ ـ تقديم واو العطف مع معطوفها

يرى ابن جني(١) جواز تقديم واو المفعول معه على مصاحبه؛ فيقال: استوى والخشبة الماءُ؛ لأنه قد جاز تقديم الواو العاطفة فلْيَجُزْ فيها؛ لأنها محمولة عليها؛ قال ابن مالك رادًا عليه وعلى ما أورده من أدلة: "ولا حجة له في الشبهتين، أمّا الأولى فالجواب عنها من وجهين: أحدهما أن العاطفةَ أقوى وأوسع مجالًا فحصل لها مزيَّةٌ بتجويز التقديم... "(٢).

الدراسة والتحليل:

يجوز تقديم واو العطف مع معطوفها على المعطوف عليه للضرورة(٣)، بِثَلَاثَة شرُوط:

١ــ أَن لَا يُؤَدِّي إِلَى وُقُوع حرف الْعَطف صَدرًا، فَلَا تَقول: وَعَمْرو زيد قائمان فِي :زيد وَعَمْرو قائمان.

٢ــ أَن لَا يُؤَدِّي إِلَى مُبَاشرَة حرف الْعَطف عَاملًا غير متصرف، مثل: إِن وعمرًا زيدا قائمان.

٣ــ أَن لَا يكون مجرورًا، فَلَا تَقول: مَرَرْت وَعَمْرو بزيد.

بخلاف واو المفعول معه، فلا تتقدم عند جمهور النحويين(٤)؛ لأن الواو العاطفةَ أقوى وأوسع مجالًا فحصل لها مزيَّةٌ بتجويز التقديم، كقول الشاعر:

---

(١) ينظر الخصائص:٢/ ٣٨٥.
(٢) شرح التسهيل:٢/ ٢٥٣.
(٣) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور:١١١، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٢٤٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٥٢.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٢٠٥، واللمحة في شرح الملحة:١/ ٣٧٢، وتوضيح المقاصد:٢/ ٦٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كَأَنّا عَلى أَولادِ أَحقَبَ لاحَهـــــا وَرَميُ السَفا أَنفاسَها بِسِهامِ

جَنوبٌ ذَوَت عِنْدَ التَناهي وَأَنزَلَت بِها يَومَ ذَبّاتِ السَبيبِ صِيامِ(١)

والأصل: لاحها جنوب ورمى السفا، فقدم المعطوف علـى المعطـوف عليه؛ لأن المعطوف بالواو تابع، نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع، فلم يكن فى تقديمه محذور، بل كان فيه إبداء مزية للأقوى على الأضعف، فـإن أشرك بينهما فى الجواز خفيت المزية.

وقد أجاز ابن جني تقديم واو المفعول معه، فقال: "ولا يجـوز تقـديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسةَ(٢) جاء البرد... لكنه يجوز: جاء والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضربت وزيداً عمراً، قال:

جمعتَ وفحشاً غِيبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعَوِي(٣)"(٤)

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لذي الرمة في ديوانه: ٦١٠، ١٠٧، ١٠٧٢، والكتاب :٢/ ٩٩، وشرح الأشمونى :٢/ ٤٠١، ولكثير عزة في ديوانه:٢/ ١٠٧١، ١٠٧٢ ، وتمهيد القواعد: ٧ / ٣٥١٠، وبلا نسبة في الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٣٤.
اللغة: الأحقب: حمار الوحش في حقويها بياض، لاحها: أضمرها، السفا: الشـوك الصـلب. الجنوب: الريح الجنوبية، التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجف صـيفًا، أنفاسـها: أنوفها، السهام: ريح حارة، دوت: علته الريح، يوم ذبات السفير: يوم شديد الحر، السبيب: الذنب، الصيام: القائمة.
المعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطية ضامرة سريعة، تشبه الحمـر الوحشـية التي أضمرتها ريح الجنوب القاسية التي جففت المياه في التناهي، وأدمت أنوافها الأشـواك الصلبة كالسهام.
(٢) جمع طيلسان، وهو كساء على يوضع على الكتف، فارسي معرب،
ينظر تاج اللغة وصحاح العربية:٣/ ٩٤٤، والمحكم والمحيط الأعظم:٨/ ٤٣٥.
(٣) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، في المقاصد النحوية :٣/ ١٠٧٠، وتحرير الخصاصة:٢/ ٥٠٢، وله أو زيد بن عبد ربّه في أمالي ابـن الشـجري:١/ ٢٧٠، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية:١/ ٥١٨.
(٤) ينظر الخصائص:٢/ ٣٨٥.

وعلى ما قاله ابن جنى فلا مزية لواو العطف على واو المفعول معه؛ لأن المفعول معه عنده يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز فيه أن يتقدم على المعطوف عليه نحو: جاء ومحمد عمرو، والشيء عندما يشبه صاحبه يأخذ حكمه(١).

والاحتجاج بالبيت ضعيف؛ لأن جعل الواو للعطف أولى، وهو واضح وظاهر، وقُدِّم المعطوف ضرورة، وهى لا يقاس عليها.

تعقيب:

يرى ناظر الجيش أنه لا مزية لواو العطف على واو المفعول معه كما ذهب إليه ابن جني؛ لأن واو "مع" عنده عاطفة، فإذا ثبت للعاطفة حكم وجب ثبوته لها وهي للمعية، وقد قدمت العاطفة في الضرورة فليجز تقديم واو المعية للضرورة"(٢).

والحق أن المزية موجودة؛ لأن واو "مع" وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد، كما لزمت الهمزة مكاناً واحداً(٣)، وتقديم واو العطف مع المعطوف مع كونه ضرورة كثير، قال الأحوص:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ(٤)

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٥٣٧/١، وينظر شرح التسهيل: ٢٥٢/٢.
(٢) تمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٥٧.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٥٣.
(٤) البيت من الوافر، وهو للشاعر في حواشي ديوانه:١٩٠، والمقاصد الشافية:٤/ ٦٠٧، والخزانة:٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١، وبلا نسبة في الأصول: ١/ ٣٢٦، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٨٧.
و"مطر" هذا كان متزوجًا بامرأة وكانت تبغضه، وكان الأحوص يهواها، والمقصود بقوله: "يا نخلة": المرأة التي يتغزل فيها، وذات عرق: موضع بالحجاز.
الشّاهدُ: عليك ورحمة الله السّلام، حيث قدّم المعطوف "رحمة الله" على المعطوف عليه "السّلام"؛ للضّرورة الشّعريّة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الشاعر:

أكنْيهِ حينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوأَةَ اللَّقَبَا(١)

١١ ـ منع ألف التأنيث الاسم من الصرف

قال ابن يعيش:" ...فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: حُبْلَى، وبُشْرَى، وسَكْرَى، وحَمْرَاءَ، وصَفْرَاءَ، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها، من غيرِ احتياج إلى سبب آخر، فلا ينوَّن شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة، فأحْرَى أن لا ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريفُ ممّا يزيده ثقلاً....، ويؤيِّد عندك ذلك وُضوحًا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً، تثبت في التكسير، نحو: حُبْلَى، وحَبَالَى، وسَكْرَى، وسُكَارَى، كما تثبت الراءُ في "حَوافِرَ"، والميمُ في "دَراهِمَ"، وليست التاء كذلك، بل تُحْذَف في التكسير، نحو: طَلْحَةَ، وطِلاح، وجَفْنَةِ، وجِفَانٍ، فلمّا كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاطَ الذي ذكرناه، كانت لها مَزِيَّةٌ على التاء، فصارت مشاركتُها لها في التأنيث علَّة، ومزيّتُها عليها علّة أُخرى، كأنّه تأنيثان"(٢).

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١١٤٦/٣، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٢٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣١٣/١، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٢٠٥.

والسوءة: الفعلة القبيحة، والشاعر يصف حسن عشرته لصاحبه وجليسه، ومؤاخذة نفسه بصيانته وإكرامه، فهو إذا خاطبه خَاطبه بأحب أسمائه إليه، وهو الكنية، ويعدل عن نبزه ولقبه.

والشاهد: "والسوءة اللقبا" حيث تقدمت الواو مع معطوفها، والتقدير: لا ألقبه اللقب وأسوؤه السوءة، ثم حذف الفعل، ثم قدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف، أي: السوءة.

(٢) شرح المفصل: ١/ ١٦٨، ١٦٩.

الدراسة والتحليل:

تمنع ألف التأنيث مطلقًا ــ مقصورة كانت أو ممدودة ــ الاسم من الصرف، سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة، مفردًا أم جمعًا، اسمًا أم صفة، نحو: ذكرى، وسلمى، ومرضى، وسكرى، والممدودة نحو: صحراء، وزكرياء، وأشياء، وحمراء، وهي علة تقوم مقام علتين، بخلاف تاء التأنيث، فلا بد أن ينضم إليها علة أخرى لتمنع الصرف؛ وذلك لأن للألف مزايا عن التاء، منها:

١ــ أن الألف صيغت مَعَ الْكَلِمَة من أوَّل أمرهَا، وصارت كبعضِ حروفها، وتتغير معها عن بنْيةِ التذكير، نحو: سَكْرانَ، وسَكْرَى، وأَحْمَر، وحَمْراء، فبنيةُ كلّ واحد من المؤنَث غيرُ بنيةِ المذكّر، ولَيْسَت فارقة بَين مذكَّر ومؤنَّث، بِخِلَاف التَّاء؛ فإنَّها تدخل على لفظ المذكَّر فتنقله إِلَى المؤنَّث، نحوَ: قائم، وقائمةٌ(١).

٢ــ أن ألف التأنيث مختلطة بالاسم؛ فإذا كانت رابعةً تثبت في التكسير، نحو: حُبْلَى، وحَبَالَى،، وَسكْرَى، وسُكَارَى، وليست التاء كذلك، بل تُحْذَف في التكسير، نحو: طَلْحَةَ، وطِلاح، وجَفْنَةِ، وجِفَانٍ، ولم تحذف كما حذفت تاء التأنيث من "مسلمات"؛ لأن الألف تتنزل منزلة الجزء من الكلمة(٢).

---

(١) ينظر اللباب للعكبري: ١/ ٥١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٦٨.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٦٠٩، والمقتضب: ٢/ ٢٣٢، وشرح المقدمة المحسبة: ١/ ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٦٨، ١٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣ــ أن ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة لازمة لما هي فيه، وهي لُزوم الزّيادة حتى كأنّها من أُصول الاسم، فإنّه لا يصحّ انفكاكها عنه، ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لُزوم الزّيادة، فكأن التأنيث متكرر فيه، بخلاف بقرة، وشجرة، وشبههما مما أنث بالتاء؛ لأن تاء التأنيث منفصلة من الاسم فهي كاسم مضموم إلى اسم(١).

تعقيب:

يظهر أن ما ورد من المزية الثالثة، وهي لزوم الألف وعروض التاء مزية بالأغلبية؛ لأن التاء قد تلزم في بعض المواضع كالألف، نحو: شقاوة، وعباية، وعلاوة، ونهاية، فالكلمات بُنيت على التأنيث، ولم يكن لها حظٌّ في التذكير، فهي كحرف من حروف الاسم صِيغَ عليه. ومع ذلك فالمزية باقية؛ فلزوم التاء قليل، فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف فلم يعتد بها(٢).

---

(١) ينظر المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ٨٣،٨٤، والبديع: ٢/ ٢٧٨، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٤٥١.

(٢) ينظر الأصول: ٣/ ٢٤٦، والمسائل البصريات للفارسي: ٢/ ٨١٢، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٤٥١.

المبحث الثاني

أثر المزية في الحكم الصرفي

١ـ قلب ألف المؤنث المقصور ياء

قال ابن يعيش عن كلمة "هيهات" بالكسر: "ويحتمل أن يكون جَمَع "هيهاتَ" المفتوحةِ الجمعَ المصححَ، والتاء فيه تاء جمع التأنيث، فالكسرةُ فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقفُ بالتاء على حدّ الوقف على التاء في "مسلماتٍ"، واللامُ التي هي الألف في "هيهاتَ" محذوفةٌ لالتقائها مع ألف الجمع، وإنّما حُذفت، ولم تُقلب كما قُلبت في "حُبْلَيَاتٍ"؛ لعدم تمكُّنها، جعلوا للمتمكن مَزِية على غير المتمكّن، فحذفوها على حد حذف الياء في "اللذان"، و"اللتان"(١).

الدراسة والتحليل:

تقلب ألف المقصور ياء عند جمعه جمع مؤنث سالمًا، نحو: فضلى وملهى، تقول: فضليات، وملهيات، وإنما قلبت الألف ياء، لاجتماع الساكنين بإثباتها وإثبات ألف الجمع، وامتناع الحركة فيهما، لزيادتهما ساكنين، والحذف متعذر؛ لأن الكلمة بنيت عليها؛ لأنهم لو حذفوها لالتبس عليهم بناء الجميع ببناء الواحد، وإنما قلبوها حرف علة؛ لأن حروف العلة متجانسة فقلب بعضها إلى بعض كلا قلب، وخصت بالقلب إلى الياء؛ لأن الياء يؤنث بها، كـ: تقومين، كما أنها أخف من الواو(٢).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٧٣، ٧٤.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٤٤، وأسرار العربية للأنباري: ٦٩، والبديع في علم العربية: ٢/ ١٠٤، وتوجيه اللمع: ٩٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومثل المقصور ما ختم بتاء تأنيث وقبله ألف، تقول في جمع نحو: مصطفاة وفتاة: مصطفيات وفتيات، بقلب الألف ياء؛ فيهما رجوعًا إلى الأصل في: فتاة، ولزيادتها على الثلاث في: مصطفاة؛ لأنها من "الصفوة"(١).

وقد تميز الاسم المتمكن "المعرب" بقلب ألفه ياء كـ "شَوْشَيَات"، و"قَوْقَيَات" في جمع "شَوْشاةٍ"(٢) و"قَوْقاة"(٣)، بخلاف غير المتمكن "المبني"، فتقول في جَمَع "هيهاتَ": هيهاتِ، واللامُ التي هي الألف في "هيهاتَ" محذوفةٌ لالتقائها مع ألف الجمع؛ وكان القياس "هيهيات"، إلاَّ أنهم حَذَفوا الألف لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسمٍ مبنيٍّ، كما حَذَفوا الياء في "اللذان"، و"اللتان"(٤)، لما كانا مبنيين، لم يكن لبنائهما حظ في التحريك، فلم يفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذف الأول منهما، ولهذا شدد بعضهم النون، تعويضًا عن الحذف المذكور، نحو: اللذان واللتان(٥).

٢ـ إبقاء الزائد عند جمع التكسير

قال ابن مالك: "... ويحذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أحد المثالين؛ فإن تأتى بحذف بعض، وإبقاء بعض أبقي ما له مزية في المعنى أو اللفظ"(٦).

---

(١) ينظر إرشاد السالك: ٢/ ٨٨٨، والتصريح: ٢/ ٥١٤.
(٢) ناقةٌ وشواشةٌ وشوشاةٌ، أي: خفيفة سريعة.
ينظر كتاب العين: ٦/ ٢٩٩، وتهذيب اللغة: ١١/ ٣٠٥.
(٣) يقال لصوت الدجاجة والديك: قوقاة، وَرُبمَا خصت بِهِ الدَّجَاجَة عِنْد الْبيض.
ينظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٢١، البارع في اللغة لأبي علي القالي: ٥٢٣.
(٤) ينظر الخصائص: ٢/٣٠٠، ٣/ ٤٣، والمحتسب: ٢/ ٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٧٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٢.
(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة:١/ ١٣١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٥٦، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٥٥.
(٦) التسهيل: ٢٧٩.

الدراسة والتحليل:

عند جمع الاسم المزيد فيه جمع تكسير يحذف منه ما زاد على الزيادة الواحدة، فتحذف زيادة واحدة من نحو: منطلق، وزيادتان من نحو: مستخرج ومتذكّر، ويتعين إبقاء الزائد ذي المزية المعنوية أو اللفظية على غيره.

فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقًا، سواء أكان معها حرف مماثل للأصل أم لا، وسواء أكان ثاني الزائدين ملحقًا أم لا، ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي(١).

مثال الزائد لغير الإلحاق النون في"منطلق"، تقول في الجمع: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم، لا: نطالق، بحذف الميم وإبقاء النون؛ لأن الميم تفضل النون بدلالاتها على الفاعل، وتصديرها، ووجوب تحريكها، واختصاصها بالاسم، وَالنُّون ليس لها معنى، وهي أقرب إِلَى الطّرف فكان حذفها أولى من حذف الميم، وتقول: مغَاسل، بإثبات الميم وحذف التاء من "مغتسل"؛ لأن الميم جاءت لمعنى ــ وهو الدلالة على اسم الفاعل ــ والتاء ما جاءت لمعنى، فكان حذفها أولى من حذف الميم؛ لأنها جاءت لمعنى، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما؛ فإن حذف ما لم يجئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، والسر فيه هو أن الحرف الذي جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى، بخلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنى؛ فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه؛ فكذلك ههنا، يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يجئ لمعنى(٢).

---

(١) التصريح: ٢/ ٥٥٦.

(٢) ينظر علل النحو لابن الوراق: ٥٢٤، والإنصاف: ٢/ ٥٣٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وما قيل في "منطلق" يقال في "مُقتَدِرٍ"، و"متكاسل" ونحوهما، فتقول: مقادِرُ، ومكاسِلُ(١)، وتقول في جمع "مستدع" ونحوه من السداسي: مداع، بحذف حرفين لزومًا: السين والتاء معًا؛ لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وإبقاء الميم؛ للمزية عليهما؛ لأنك إذا حذفتهما صار إلى مثال "مدعى" فتقول: مَدَاعٍ، فصحَّت معه بنية التكسير؛ لأن "مفاعِلَ" موجودٌ في الكلام، كـ "مغَارٍ ومرَامٍ"، فلو تركتهما لقلتَ: مساتِدْع، وهذا بناء فاسدٌ لا يوجد مثله، ولو حذفت الميم مع التاء فقلت: سَدَاعٍ، لكان وزنه على "سَفاعِلَ"، وذلك بناءٌ غير موجود، ولو قلتَ: تَدَاعٍ، فحذفتَ الميم والسين، لكان على مثالٍ موجودٍ وهو "تفاعِلُ"، نحو: "تناضِبَ"(٢)، لكن الميم ذهبت وهي دالة على بنية الفاعل أو المفعول، فإذا حُذفت اختلت بنيته من حيث هي لاسم فاعل أو مفعول، وأيضاً فإنها حرف معنى(٣).

ومثال الزائد للإلحاق السين الثانية في "مقعنسس"(٤)، فتبقى الميم عند سيبويه(٥)؛ لتقدمها ودلالتها على المعنى، فيقول: مقاعس، والمبرد (٦)

---

(١) ينظر المقاصد الشافية:٧/ ٢٥٠.

(٢) التناضب: جمع تنضب، وهو شجر حجازي له شوك، ويُتخذ منه السهامُ.
ينظر المخصص:٣/ ٢٥٩، وتاج العروس:٤/ ٢٨٥.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية:٤/ ١٣٦، واللمحة في شرح الملحة :١/ ٢١٦، والمقاصد الشافية:٧/ ٢٤٩، وتحرير الخصاصة:٢/ ٧٠٠.

(٤) يقال: اقعنسس العِزُّ: إذا ثَبَتَ ولَزِمَ، والمُقْعَنْسِسُ: الشَّديد، والْمُتأخّرُ، واقعنسس الرجل: إذا اجتمع، وهو أن يقدم بطنه ويؤخر صدره، وكل مدْخل رَأسه فِي عُنُقه كالممتنع من الشَّيْء: مُقْعَنْسِس.
ينظر كتاب العين:٢/ ٣٤٩، ومعجم ديوان الأدب:٢/ ٤٩٢، وجمهرة اللغة:٢/ ١٢١٧.

(٥) ينظر الكتاب:٣/ ٤٢٩.

(٦) ينظر المقتضب:٢/ ٢٣٥.

يخالفه، فيحذف الميم وتبقى السين ترجيحًا لمماثل الأصل؛ لأن السين زيدت للإلحاق بـ "احرنجم"(١)، وبقاء الملحق أولى من غيره، فيقول: قعاسس، كما تَقول فِي محرنجم ومدحرج: حراجم ودحارج، فتحذف الْمِيم وتبقي الْحَرْف الْأَصْلِيّ، وقول سيبويه أرجح؛ لأن كلا من الميم والسين زائد، لكن الميم زائد يدل على معنى، والسين زائد دون دلالة على معنى، وبقاء ما له دلالة أولى من غيره(٢).

ومن الزائد للإلحاق الهمزة والياء المصدرتان في أول الكلمة، "كـ: ألندد ويلندد"(٣)، تقول في جمعهما: ألَادٌ ويَلَادٌ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما، ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى، وهى دلالتهما على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل على معنى أصلًا، والأصل: ألادد ويلادد، فأدغم أحد المثلين في الآخر(٤).

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من "استخرج" علمًا، تقول في جمعه: تخاريج، بإبقاء التاء؛ لأنه لا يخرج إلى عدم النظير، وهو "تفاعيل"، وهو

---

(١) احرَنْجَمَ الْقَوْم: اجْتمع بَعضهم إِلَى بعض، وازْدَحَمُوا، واحرَنْجَمَتِ الْإِبِل: اجْتمعت وبركت.
ينظر المحكم والمحيط الأعظم:٤/ ٥٥، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لابن نشوان الحميري:٣/ ١٤٢٢.

(٢) ينظر البديع في علم العربية:٢/ ١٥١، والارتشاف :١/ ٤٦١، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٤١٢، وإرشاد السالك:٢/ ٩٢١، والهمع :٣/ ٣٦٧.

(٣) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما، وهما بمعنى: "ألد"، وهو الشديد الخصومة: ومنه: خصم ألد، وقيل: الفاحش.
ينظر المنتخب من كلام العرب: ٥٤٧ ، والصحاح:٢/ ٥٣٥.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٥٥٨، وشرح المكودي على الألفية: ٣٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وزن له نظراء في العربية، منها "تماثيل وتهاويل، وتباشير، وتفاريق، وتسابيح"، ولا تقل: سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين؛ لأنه يخرج إلى عدم النظير، وهو "سفاعيل"، وهو غير موجود في كلام العرب(١).

ومن المزية اللفظية جمع "مرمريس"(٢) على مراريس ــ بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيًا في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس؛ لأوهم كون الكلمة رباعية(٣).

تعقيب:

انتهت دراسة المزية إلى الآتي:

أولًا: قد تجتمع المزيتان المعنوية واللفظية في اسم واحد، مثل: منطلق، فالمزية المعنوية دلالة الميم على معنى خاص بالأسماء، هو اسم الفاعل، واللفظية كونها أسبق مكانًا منهما، وأنها متحركة دون النون، وأنها مختصة بالاسم، فتقول في جمعه: مطالق، ولا يقال: نطالق(٤).

ثانيًا: إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لَا فِي معنى ولَا فِي لفظ، بأن تكافأت الزيادتان في الترجيح، فالحاذف مخير، نحو نوني: سَرَنْدَي، وعَلَندى، وألفيهما، فالحرفان قد زيدا معا في المفرد لإلحاقه بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر، تقول

(١) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٤١٣، والمساعد: ٣/ ٤٦٣.
(٢) المَرْمَرِيسُ: الصَّعْبُ العالي من الجِبال، والداهية، والأَرْض الَّتِي لَا تنْبت.
ينظر التقفية في اللغة: ٤٦٨، وتهذيب اللغة: ١٢/ ٢٩٥.
(٣) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٦٤، ٦٤وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٨٢٢ .
(٤) ينظر النحو الوافي: ٤/ ٦٦٦.

في جمع سرندى: سراند بحذف الألف وإبقاء النون، وسرادٍ بحذف النون وإبقاء الألف، وتقول في جمع علندى: علاند، بحذف الألف وإبقاء النون، وعلادٍ بحذف النون وإبقاء الألف(١)، قال ابن مالك:

وخيَّروا في زائدي سَرَنْدَى وكل ما ضاهاه كالعَلَنْدَى

ثالثًا: أن الخماسي إن كان فيه زائدٌ واحدٌ ليس قبل الآخر فلا بد من حذفه، فإن كان فيه زيادتان فلا بدَّ من حذف إحداهما، وكذا السداسي إن كان فيه زيادة أو زيادتين فلا بد من حذفهما معاً، فإن كان فيه ثلاثُ زوائدَ فإنك تحذف زيادتين وتُبقِي الثالث. وإذا ثبت أن بعض الزوائد يُحذف دون بعض فلا بدَّ لبقاء المبقَّى وحذف المحذوف من علةٍ توجبُ ذلك، وترجح أحدهما على الآخر في الإثبات إن كان ثمَّ مرجِّحٌ، أو يقع التخيير إن امتنع الترجيح، أو تقابلت المرجحات(٢).

٣ـ تصغير ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة، وقبله مدة زائدة

قال الشاطبي: " ... افترق الناس في "حبارى"(٣) ثلاث فرق: فزعم ابن عصفور، وغيره أن مذهب سيبويه أن إحدى الزيادتين إذا كانت لمعنى، والأخرى ليست لمعنى فإنك تحذف أيتهما شئت، فأطلق على سيبويه القول بالتخيير بين ما هو ليس بمعنى، وما ليس كذلك.

---

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ٤٣٦، والمقتضب: ١/ ١١٩، وعلل النحو لابن الوراق: ٥٢٤، وإرشاد السالك: ٢/ ٩٢٢.

(٢) ينظر المقاصد الشافية: ٧/ ٢٣٩.

(٣) حبارى: طائرٌ طَوِيلُ العُنُق، رَمَادِيُّ اللَّوْنِ، على شَكْل الإِوَزَّةِ، فِي مِنْقَارِه طُولٌ، بِرَأْسِهِ وَبَطْنِهِ غُبْرَةٌ، وَمن شَأْنِه أَن يصَادَ وَلَا يصِيدَ.
ينظر المصباح المنير للفيومي: ١/ ١١٨، وتاج العروس: ١٠/ ٥٠٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وخالف قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى، وإبقاء ألف التأنيث؛ اعتباراً بمزية الدلالة على المعنى، منهم المبرد... "(١).

الدراسة والتحليل:

عند تصغير ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة، وقبلها مدة زائدة نحو: حبارى، وأَرَاطَى(٢)، وأُرَانَى(٣)، وحَلاوى(٤)، وخُزَامى(٥)، ونُعامَى(٦)، فلا بد من حذف إحدى الألفين؛ لتقيم بنية التصغير، فتحذف الأولى، وهي المدة المزيدة، وتبقى الأخيرة، وهي ألف التأنيث فتقول في نحو حبارى: حبيرى، وهو أولى؛ لمزيتها؛ لأنها أفادت معنى التأنيث(٧).

وهو ما اختاره أكثر النحويين(٨).

---

(١) أراطى جمع أرطى، وأرطى جمع أرطاة، والأرطاة: شجرة تنبت بالرمل، تنبت عصيًا من أصل واحد، لَهَا عروق حُمر تطول قدر قامة، ورائحته طيبة.
ينظر تهذيب اللغة: ١٤/ ١٣، ولسان العرب: ٧/ ٢٥٤.
(٢) المقاصد الشافية: ٧/ ٣٤١، ٣٤٢.
(٣) الأرانى: حب بقل يطرح في اللبن فيجبنه.
ينظر لسان العرب: ١٣/ ١٥، وتاج العروس: ٣٤/ ١٧٢.
(٤) الحَلاوَى: ضَرْبٌ من النّبات يكون بالبادية، الواحدة: حلاوِيَةٌ.
ينظر كتاب العين: ٣/ ٢٩٥، والمنتخب من كلام العرب: ٤٦٦.
(٥) الخُزامى مفردها: خُزاماة ، عشبة طَوِيلَة العيدان صَغِيرَة الْوَرق حَمْرَاء الزّهرة طيبَة الرّيح، لَهَا نَوْرٌ كنَوْرِ الْبَنَفْسَجِ.
ينظر المخصص: ٣/ ٢٤١، والمصباح المنير: ١/ ١٦٨.
(٦) النُّعامى: الرّيح الْجنُوب، وهي رِيحُ لينَةُ.
ينظر جمهرة اللغة: ٢/ ٩٥٣، ومقاييس اللغة: ٥/ ٤٤٦.
(٧) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز: ٥٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٠٣، والمساعد: ٣/ ٥١٥ .
(٨) ينظر المقتضب: ٢/ ٢٦١، والأصول: ٣/ ٤٧، واللمع لابن جني: ٢١٦، وشرح الشافية: ١/ ٣٢١.

ولم ير بعض النحويين للألف الثانية مزية التأنيث فرأوا جواز حذفها وإبقاء المدة؛ لتقدمها، مع قلبها ياء؛ لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر، وإدغامها في ياء التصغير، فتقول: حبيّر(١).

وعللوا نفي المزية بأن الألف وإن كانت لمعنى فإن التأنيث يفهم من البناء، وهي عند سيبويه بمنزلة ألف "مبارك"، يُتصرف فيها بالحذف؛ لكونها زائدة لغير معنى.

كما أنها تطرَّفت وموضعها الآخر فضعفت رتبتها، فتجرَّأوا عليها بالحذف لأجل ذلك.

وقال السيرافي: إنما جاز حذف ألف التأنيث؛ لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف(٢).

وقيل: كون الألف للتأنيث أمرٌ لفظي؛ لأن التأنيث لا يحتاج إلى علامةٍ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثر مما جاء بعلامة، والحذف إلى الأواخر أسرع، فلذلك تساوت هنا(٣).

تعقيب:

<u>بان في ضوء ما سلف أمور:</u>

الأول: أن قول الشاطبي: "وخالف قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث اعتباراً بمزية الدلالة على المعنى، منهم المبرد". لم أقف على من أوجب حذف الألف الأولى وإبقاء ألف

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ٣/ ٢٧٦، وشرح المكودي على الألفية: ٣٤١.
(٢) شرح الكتاب:٤/ ١٨٣.
(٣) المقاصد الشافية:٧/ ٣٤٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التأنيث؛ وما ذُكر عن المبرد يناقضه ما ذكره في المقتضب: "وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أيتهما شئت، وذلك قولك في حبارى: حبيري، وهو أقيس؛ لأن الألف الأولى من "حبارى" زائدة لغير معنى إلا للمد، وألف "حبارى" الأخيرة للتأنيث، فلأن تبقى التي للمعنى أقيس، وقد قالوا: حبيّر، فحذفوا الأخيرة؛ لأنهما زائدتان، وما دون الطرف أقوى مما كان طرفًا"(١).

الثاني: إذا حذفت ألف التأنيث من نحو"حبارى" فلا يعوض عنها شيء عند النحويين(٢)، وأجاز أبو عمرو بن العلاء(٣) أن يعوض بالتاء، فيقول: حبيّرة؛ لِأَن الِاسْم قد كَانَ مؤنثاً بِالْألف، فَلَمَّا حذفت، وكَانَ من الجائز أَن تعوض مِنْهَا يَاء قبل آخر الِاسْم، جعل الْعِوَض هَاء التَّأْنِيث؛ ليَكُون فِيهَا دلَالَة على التَّأْنِيث، وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل موافقته(٤)، ويرى الشاطبي(٥) أن ابن مالك لم يرتض في الألفية مذهب أبي عمرو؛ وذلك لأنه خَيَّر في وجهين، وترك الثالث، فقال:

وعند تصغير حُبارى خَيِّر بين الْحُبيرى فادْرِوا الحبيّر

الثالث: ألحق النحويون بهذا الباب ما إذا كان المد غير ألف، نحو: عَشُورى(٦)، تقول: عُشَيرَى، بإثبات ألف التأنيث، وعُشيِّر بحذفها(٧).

---

(١) المقتضب:٢/ ٢٥٩، ٢٦٠.
(٢) ينظر شرح الشافية للرضي:١/ ٢٤٤، وتمهيد القواعد:١٠/ ٤٨٦٧.
(٣) ينظر الكتاب:٣/ ٤٣٧، وعلل النحو لابن الوراق: ٤٨٥، والارتشاف:١/ ٣٧٩.
(٤) ينظر: ٢٨٦.
(٥) ينظر المقاصد الشافية: ٧/ ٣٤٤.
(٦) عَشُورَى: يَوْم عاشُوراء.
ينظر المخصص: ٥/ ١٣، والقاموس المحيط: ٤٤٠.
(٧) ينظر المقاصد الشافية: ٧/ ٣٤٥.

الرابع: الذي ترتاح إليه النفس أنه لا مزية للألف المقصورة؛ لأنها وإن كانت زائدة لِمَعنىً فقد تنزلت منزلة الزيادة لغير معنىً؛ ألا ترى أنهم حيث كسروا "قرقرى"(١) حذفوها، كما أنهم حيث أضافوا إليها حذفوها ولم يُقروها، فلما غلب عليها شبه الزيادة التي ليست لمعنى في هذين الموضعين بأن حذفت كما حذفت الزيادة لغير معنىً، وأُجري الأصل فيه أيضاً مجرى الزائد بدلالةِ حذفهم لها، كحذفهم الزيادة من "مُرامي" في الإضافة جاز أيضاً معادلتها بالزيادة التي ليست لمعنىً، في أن تكون في حذفها وإثباتها بالخيار(٢).

ولا يُنكر أن في إبقائها تَخْفيفًا للْكَلِمَة، فقولنا: حبيرى أخف من حبيّر.

٤ـ بقاء ألف التأنيث الممدودة عند التصغير

قال ابن يعيش: "فإن قيل: فهلاّ حذفتم الألف الممدودة في مثل "خُنْفَساءَ"؛ لانتهاء بناء التصغير دونها، وإلاَّ فما الفرقُ بينهما؟ قيل: الألف الممدودة مشبَّهةٌ بتاء التأنيث، فصارت لها مَزِيّةٌ، وصارت مع الأوّل كاسم ضُمّ إلى اسم، ... والمقصورةُ ليست كذلك"(٣).

الدراسة والتحليل:

تبقى ألف التأنيث الممدودة عند التصغير، تقول في تصغير: حمراء، خضراء، صفراء: حميراء، خضيراء، صفيراء، بخلاف ألف التأنيث

(١) أرض باليمامة، فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة.
ينظر معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري: ٣/ ١٠٦٥، ومعجم البلدان لياقوت: ٤/ ٣٢٦.
(٢) ينظر المسائل البصريات: ١/ ٢٩٤ــ ٢٩٦.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المقصورة؛ فإنها تحذف إذا كانت سادسة، أو سابعة حذفت وجوبًا، مثل: لغّيزى(١)، وبَرْدَرَايَا(٢)، تقول: لغيغيز، وبُرَيْدِرٌ، وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مد زائد، تقول في تصغير: قرقرى: قريقر، وقد تميزت ألف التأنيث الممدودة عن ألف التأنيث المقصورة بما يأتي:

١ــ أنها قويت بالحركة فصارت متحرِّكة بعد أن كانت ساكنة، وعضَدها الحرف الذي قبلها في ذلك؛ لذا لم تحذف، بخلاف الألف المقصورة؛ فإنها حرفٌ ميت؛ للسكون الذي يلزمها، فلم يقْوَ أن يثبت إذا وقع بعد أربعة أحرف؛ لأنّها لا تُشْبِه الاسمَ الذي يُضَمّ إلى الاسم، بل هي متّصلةٌ بما قبلها، فتَنزَّلت منزلةَ الجزء منه، بدليل ثبوتها في التكسير، نحوِ قولك: حُبْلَى، وحَبال، وسَكْرَى، وسَكارَى(٣)، قال سيبويه: "وإنما حذفت الألف؛ لأنَّها حرفٌ ميتٌ، فجعلتها كألف مباركٍ، فأما الممدود فإنَّ آخره حيٌّ كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلَّما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسمًا واحدًا، فالآخر لا يحذف أبداً؛ لأنَّه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تغير الحركة التي في آخر الأول كما لا تغير الحركة التي قبل الهاء" (٤).

---

(١) حفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض، وقيل: هو جحر الضب، والفأر، وكل كلام غير واضح ولا مستقيم يُشبّه بذلك.
ينظر البارع في اللغة: ٦٩١، ٦٩٢، والصحاح: ٣/ ٨٩٥.
(٢) موضع بالنهروان من أعمال بغداد.
ينظر معجم البلدان:١/ ٣٧٧، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين البغدادي:١/ ١٨٠.
(٣) ينظر المقتضب:٢/٢٦٠، والتعليقة: ٣/ ٢٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٦٩، والمقاصد الشافية: ٧/ ٣١٤.
(٤) الكتاب: ٣/ ٤٢٣.

٢ــ أنها لما كانت على حرفين جعلوها مع ما فيها كالمركب من اسمين فأثبوتها مطلقًا، كما أثبتوا الاسم الثاني في تصغير مثل: بَعْلَبَكّ، وهذا لا يتأتى في الألف المقصورة(١).

٣ــ أنها شبهت بتاء التأنيث المسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر؛ نحو: جوهرة، وحنظلة، حيث يقال في تصغيرهما: جويهرة، وحنيظلة؛ بإبقاء التاء على حالها، وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها(٢).

٤ــ أنها أشبهت كلمة أخرى، فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردًا عنها(٣) بخلاف المقصورة.

تعقيب:

ما ذُكر من مزية لألف التأنيث الممدودة على ألف التأنيث المقصورة قوي؛ لتعدد أوجه تميزها عنها، منها: تحصنها بالحركة، وكونها على حرفين، وشبهها بتاء التأنيث.

٥ـ ضم واو الضمير المفتوح ما قبلها، إذا وقع ساكنٌ بعدها

قال ابن الشجري: " ... إذا ثبت بما ذكرته أن الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين، فإنهم قد ينصرفون عن هذا الحكم لعلّة تحسّن الانصراف عنه، وذلك على أوجه عدّة، أحدها: أن يكون للحرف مزيّة على الحرف، فيحرّك بأقوى الحركات، كتحريك الواو التى هى اسم، فى نحو: ﴿وَلا

(١) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٣٤٨.
(٢) ينظر النحو الوافي: ٤/ ٦٩٩.
(٣) ينظر التصريح: ٢/ ٥٦٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (١)بالضمّ، وتحريك الواو التى هى حرف، فى نحو: ﴿لَوِ اِسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ (٢) بالكسر، وذلك لفضل الاسم على الحرف، وفضل الضمّ على الكسر، من حيث كان الاعتماد فى إبراز الضمّة على عضوين ظاهرين(٣)"(٤).

الدراسة والتحليل:

لواو الضمير المفتوح ما قبلها، إذا وقع ساكنٌ بعدها مزية على الواو التي من الكلمة نفسها إذا وقع ساكنٌ بعدها، فقد اختاروا الضمّ فيما كان اسمًا؛ لأنّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾ ، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ (٥)، وقوله:﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٦)، كان الأصل في: نحو: اخْشَوْا: اخشَيُوا، وفي: رَمَوْا: رَمَيُوا، فلمّا تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ ألفًا، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها؛ فلمّا احتيج إلى تحريك الواو، حرّكوها بالحركة المحذوفة، وكانت أَوْلى من اجتلابِ حركة غريبة(٧).

---

(١) من الآية: ٢٣٧ سورة البقرة.
(٢) من الآية: ٤٢ سورة التوبة.
(٣) يريد ضمّ الشفتين؛ لأن مخرج الواو والضمة يحتاجان إلى تضييق للشفتين. كما أن الضمة تحتاج إلى جهد عضويّ أكثر من الكسرة؛ لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان، فى حين أن الكسرة تتكوّن بتحرّك أدنى اللسان، وتحرّك أدنى اللسان أيسر من تحرّك أقصاه.
ينظر أسباب حدوث الحرف لابن سينا: ٨٤، ١٢٦، واللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس: ٩٦، وحاشية الأمالي الشجرية: ٢/ ٣٧٧.
(٤) الأمالي: ٢/ ٣٧٧.
(٥) من الآية: ١٦ سورة البقرة.
(٦) من الآية: ٩٤ سورة البقرة، ٦ سورة الجمعة.
(٧) ينظر معانى القرآن للأخفش: ١/٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٢٩٢، ٢٩٣، والكناش: ٢/ ١٩٢.

وقد حُرّكت هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوالِكُمْ﴾ (١)، وقوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (٢)، فدلّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضمّ على أنها في: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ محرّكة بالضمّ أيضا لالتقاء الساكنين، كما حرّكت في: ﴿لَتُبْلَوُنّ﴾ ، و﴿لَتَرَوُنَّ ﴾.

وقد ضموا الواو في قولهم: مصطفو الله، فكما حرّكوا هذه الواو بالضمّ كذلك ينبغي أن تحرّك بالضمّ في: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ ؛ لاتفاقهما في الدّلالة على الجمع(٣).

فأمّا إذا كانت الواو من نفس الكلمة نحو قوله تعالى: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنا لَخَرَجْنا مَعَكُمْ﴾ ، وقوله: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ (٤)، وقوله: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ (٥) حرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ لم يكن ثم حركةٌ محذوفةٌ تُحرَّك بها(٦).

وذكر سيبويه أنها ضمت فرقًا بينها وبين الواو الأصلية، فقال: "هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل، وذلك الحروف الواو التى هى علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ورمو ابنك، واخشو الله، فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة

---

(١) من الآية: ١٨٦ سورة آل عمران.
(٢) من الآية: ٦ سورة التكاثر.
(٣) ينظر الحجة للفارسي: ١/ ٣٦٩.
(٤) الآية: ٣ سورة المزمل.
(٥) من الآية: ١٨ سورة الكهف.
(٦) ينظر تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع: ٢/ ١٢٨، والهمع: ٣/ ٤١٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحروف نحو واو "لو" و "أو"(١).

وقد تكسر واو الضمير فلا يكون لها مزية على الواو الأصلية؛ ويكون ذلك على أصل حركة التقاء الساكنين، ومن ذلك قراءة يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق وأبي السَّمال: ﴿اشتروِا الضَّلالة﴾ بكسر الواو(٢)، وقد تضم الواو الأصلية، تشبيها لها بواو الضمير (٣) فتذهب المزية، ومن ذلك قراءة الأعمش ويحيى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (٤)، بضم الواو (٥).

تعقيب:

ينبني على ما تقدم أن الأظهر القول بمزية واو الضمير، فتُخص بالضم؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه، على أن كسرها عُد في هذا الموضع لغة شاذة عند الأخفش، وعده سيبويه قليلًا(٦)، خلافًا لمن أجازه(٧).

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٥٥.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٢، والمحتسب: ١/ ٥٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٤/ ١٥٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٨٩، والأصول: ٢/ ٣٧٠، والبديع في علم العربية: ١/ ٦٧٩.

(٤) القراءة المتواترة بكسر الواو الثانية: ﴿وَأَلَّوِ﴾ الآية: ١٦ سورة الجن.

(٥) المحتسب:٢/ ٣٣٣.

(٦) ينظر الكتاب: ٤/ ١٥٥، ومعانى القرآن: ١/ ٥١.

(٧) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٤٨.

٦ـ إدغام المثلين المعتلين في وسط الكلمة

قال السيرافي:" وإنما جاز اجتماع واوين في "أحووى"(١) لما ذكره سيبويه حين قال: "فلما اعتل المضاعف من غير المعتل في الطرف كانوا للواوين تاركين إذا كانت تعتل وحدها، ولما قوي التضعيف ــ عدم الإدغام ــ من غير المعتل وسطًا جعلوا الواوين وسطًا بمنزلته فأجرى "احوويت" على "اقتتلت"(٢)، يعني لما جاز تضعيف التاءين وترك الإدغام في قولك: اقتتل، ولم يجز في "ردد" الإدغام، علمنا أن لأواسط الكلمة مزية وقوة؛ فلذلك جاز فيه اجتماع واوين وإن لم يجز مثله في الطرف"(٣).

الدراسة والتحليل:

إذا كان المثلان المعتلان في وسط الكلمة، جاز الإدغام والإظهار، نحو: أحووي، وأصله: أحووا، وقلبوا الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما جاز الوجهان في غير المعتل وسطا، نحو "اقْتَتَلَ"، وإذا أدغمت ففيه وجهان: فتحُ القاف، وكسرُها، فالفتحُ لأنّه لمّا كُره ظهور تائَيْن في كلمة، أُسكن الحرف الأوّل، ونُقل حركتها إلى القاف، فاستُغني عن همزة الوصل، فحذفوها، وقالوا: "قَتَّلَ" بفتح القاف وتشديد التاء، ومن كسر قال: "قِتَّلَ"، بحذف حركةَ التاء، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثمّ كسر القاف لالتقاء الساكنين(٤).

---

(١) الحُوة: حمرة تضرب إلى السواد، وقد سموا كل أسود أحوى، فَقَالُوا: ليل أحوى وَشعر أحوى.
ينظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٣١، و لسان العرب: ١٤/ ٢٠٦.

(٢) ينظر الكتاب: ٥/ ٤٠٤.

(٣) شرح الكتاب: ٥/ ٣٢٩.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٥١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإنما جاز الإظهار فيما سبق في وسط الكلمة؛ إظهارًا لمزية وقوة التضعيف في وسط الكلمة، بحيث تقوى فيه الحروف؛ لتمكنها من الكلمة؛ ألا ترى أن الواو المتوسطة أقوى من المتطرفة في قولك: ارعوى، وإنما كان "ارعوو" فانقلبت المتطرفة وثبتت المتوسطة، بخلاف ما إذا وقع الحرفان طرفًا؛ وتحرك الأول؛ فإن الإدغام يصير لازمًا، كما في "ردّ"(١).

ومثله جميع ما كان عينه ولامه من جنس واحد إذا كان في فعل، فلا بد من إدغام العين إذا لم تكن مشددة في اللام، ولا تقع عين الفعل إلا متحركة؛ وإنما خصص الفعل لثقله؛ لتضمنه الْفَاعِل، وذلك نحو: عضّ، واعدّ، واستقلّ، وحادّ يحادّ، وفرّ يفرّ، واحمرّ يحمرّ، وأصله: عضض واعدد واستقل وحادد، وفرر، واحمرر، وتكرار الحرف مستثقل؛ فسكن الأول، وأدغم ليكون النطق به في مرة واحدة(٢).

وقد تراعى المزية في آخر الكلمة كما روعيت في وسطها، فقد جاء آخرها مفكوكًا شذوذًا نحو: ضَبِبَ البلد(٣)، وأَلِلَ السقاءُ(٤)، وقَطِطَ الشعر(٥)،

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٢٨.
(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٧٣، وعلل النحو لابن الوراق: ٥٥٥
(٣) ضَبِبَ البَلَدُ: كَثر ضِبَابُه، جمع ضبٌّ من الحشراتِ معروفٌ، وهو يُشْبِه الورَل.
ينظر معجم ديوان الأدب: ٣/ ١٤٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ١٦٢.
(٤) أَلِلَ السقاء: إذا تغيَّرت رِيحه.
ينظر تهذيب اللغة: ٣/ ٢٨٥، ومقاييس اللغة: ١/ ٢١.
(٥) قَطِط الشعرُ قَطَطًا: اشتدت جُعودتُه.
ينظر كتاب العين: ٥/ ١٥، والصحاح: ٣/ ١١٥٤.

وصَكِك الدابــة(١)، ومَشَــش الفــرس(٢)، ولَحِحَــت عينــه(٣)، ويَلِلَــت سِنِه(٤)(٥)، أو ضرورة، كقول قعنب بن أم صاحبٍ:

مهلاً أعاذِلُ قد جرَّبْتِ من خُلُقِي أَنّي أَجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا(٦)

تعقيب:

نتج مما سبق أن للمثلين المعتلين في وسط الكلمة مزية؛ فإن حروف الكلمة تقوى بهما؛ لذا جاز الإدغام والإظهار، بخلاف ما إذا كانت عين الفعل ولامه من جنس واحد نحو: "ردَّ يرُدُّ" ؛ فقد ثقل عليهم تكرير المثلــين؛ لأنّ اللسان يتناول الحرف من مكانه، ثم يعود إلى المكان لتناول الثاني؛ فيصــير كمشي المقيَّد يمشي ولا يبرح من مكانه، فلمّا ثقل عليهم أســقطوا حركــة الأوّل، فلمّا سكن أدغموه في الثاني، فقالوا: "ردَّ" و"عَضَّ" و"فَرَّ"(٧).

---

(١) الصكك: احتكاك الرُّكبتين، أو العرقوبين.
ينظر المخصص:١/ ١٧٣، ولسان العرب:١٠/ ٤٥٦.
(٢) المشَش: داء يُصِيب عظم الدَّوَابّ.
ينظر جمهرة اللغة: ١/ ١٤٠، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩/ ٦١٩٩.
(٣) لَحِحَتْ عَيْنُهُ: إذا كثر عَلَيْهَا الرَّمَص، حَتَّى تلتصق أجفانهَ.
ينظر جمهرة اللغة: ٢/ ١٠١٠، والقاموس المحيط: ٢٣٩
(٤) يَلِلَتْ سنُّه: إذا تكسرت، وذهبت، أو إقبالُ الأسنانِ على باطنِ الفَمِ.
ينظر كتاب العين: ٨/ ٣٦٢، والتلخيص في معرفة أسمَاء الأشياءَ لأبي هلال العسكري: ٥٣.
(٥) ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت:١٦٠، ودرة الغواص في أوهام الخــواص للحريــري: ١٠٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: ٢٠٧، ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ٢١٨١، والمزهر للسيوطي: ٢/ ٦٠.
(٦) البيت من البسيط، وهو للشاعر في الكتاب: ١/ ٢٩، والنــوادر فــي اللغــة لأبــي زيــد الأنصاري: ٢٣٠، وبلا نسبة في المقتضب:١/ ١٤٢، والبديع في علم العربية: ٢/ ٦٧٠.
الشّاهدُ: "وإن ضننوا" يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً.
(٧) ينظر شرح التصريف للثمانيني: ٤٥٠، ٤٥١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمد لله الذي منّ علي بإتمام عملي هذا، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمي، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن إجمال بعضها فيما يأتي:

أولًا: أمكن للبحث بعد الدراسة أن ينفي المزية في بعض المسائل، منها:

١ــ ما ذُكر من مزية نصب أفعل التفضيل الحال المتقدمة إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، وأنه قائم مقام فعلين؛ في نحو قولك: "زيد اليوم أفضل منه غدا" بمنزلة قولك: "زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا".

وقد ظهر أن قيام أفعل التفضيل مقام فعلين ملازمة له دائمًا، ولا تخص حال وقوعه بين حالين، إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه، أو غيره في الحال الأخرى.

٢ــ ما ذُكر من مزية إفراد الضمير في ربط جملة الحال على إفراد الواو، فقد تبين أن لكل منهما مواضع يتعين فيها، ولا مزية لأحدهما على الآخر.

٣ ــ ما ذُكر من أنه لما كان شبه "لا" بـ "إنّ" أضعف من شبه "ما" بـ "ليس"، جُعل لـ "ما" مزية، بأن لم يبطل عملها بالفصل بالظرف والجار والمجرور، بخلاف "لا" .

وقد تبين أنه لا مزية؛ فكل منهما أشبه أصله، وليس أحدهما أضعف في الشبه من الآخر .

ثانياً: أن النحويين قد يختلفون في إثبات المزية من عدمها، كما قيل في مزية واو العطف عن واو المفعول معه.

ثالثاً: أن النحويين يستدلون بأدلة عقلية على ما يذكرونه من المزية، كما أنهم قد يستدلون بالسماع، كما في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأجنبي، فقد استدلوا بقراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (١)، ومسألة وقوع الساكن غير المشدد بعد الألف، فقد استدلوا بقراءة نافع: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ﴾ (٢).

رابعاً: أن النحويين عنوا بإظهار المزية، وبيان دورها في الحكم النحوي، وقد كان ابن مالك أكثرهم عناية بها، وتابعه بعض شراح الألفية والتسهيل.

والحمد لله أولًا وآخرًا

(١) من الآية : ١٣٧ سورة الأنعام .

(٢) من الآية: ١٦٢ سورة المائدة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قائمة المصادر

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، ت أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، ت د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م.
٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية، ت محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
٤. الأصول في النحو لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٥. إعراب القرآن للنحاس، ت د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٦. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، دار الصحابة للتراث.
٧. أمالي ابن الشجري، ت د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.
٨. الأمالي النحوية، (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، ت د. فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت،١٤٠٩ هـ،١٩٨٩ م.
٩. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي النحوي، ت د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦ هـ ،١٩٩٦م.
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.

١٢. إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبدالله القيسي، ت د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
١٣. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
١٤. البديع في علم العربية لابن الأثير، ت د. فتحي أحمد على الدين، د. صالح حسين العابد، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ.
١٥. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، ت د. حسين نصار، طبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٣ م.
١٦. تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
١٧. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي ت د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ط ١، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨م.
١٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان، ت د. حسن هنداوي، دار القلم ،د مشق، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
١٩. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢٠. تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢١. تهذيب اللغة للأزهري، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
٢٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت د. عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٣. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٤١٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٢٤. جمهرة اللغة لابن دريد، ت رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٢٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٦. حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
٢٧. الحجة للقراء السبعة للفارسي، ت بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.
٢٩. الخصائص لابن جنى، ت الأستاذ محمد على النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.
٣٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، ١٤٠٦هـ.
٣١. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ت محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م.
٣٢. ديوان ذي الرمة ت أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ه، ١٩٩٥م.
٣٣. ديوان الطرماح، ت د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق،

١٩٧٨ م.
٣٤. ديوان كثير عزة، شرح د. إحسان عباس، طبعة دار الثقافة، بيروت، الجزائر، ١٩٢٨م.
٣٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعارف، من دون تاريخ.
٣٦. الزاهر في معانى كلمات الناس لابن الأنباري، ت حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م.
٣٧. سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د. حسن هنداوي، دار العلم دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.
٣٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٩. شرح الألفية لابن عقيل، ت الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط ١٤٠٠، ٢٠هـ، ١٩٨٠م.
٤٠. شرح التسهيل لابن مالك، ت د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٤١. شرح التسهيل للمرادي، ت د ناصر حسين علي، دار سعد الدين بدمشق، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
٤٢. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.
٤٣. شرح الرضي على الكافية، ت يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٤. شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ت محمد حسين مهدلي، على سيد على، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٤٥. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ت محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
٤٦. شرح عمدة الحافظ وعدة الحافظ لابن مالك، ت عدنان عبدالرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ٣٩٧ اهـ، ٩٧٧١م.
٤٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط ١، ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م.
٤٨. شرح المفصل لابن يعيش، ت د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.
٤٩. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، ت خالد عبد الكريم، الكويت، ط١ ـ ١٩٧٦م.
٥٠. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
٥١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،١٤٢٠ هـ،٢٠٠٠م.
٥٢. شعر الأحوص الأنصارى، ت د. عادل سليمان جمال، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٠ هـ،١٩٧٠م.
٥٣. شواذ القراءات للكرماني، ت د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، من دون تاريخ.
٥٤. صحيح البخاري، ت د. مصطفي أديب البغا، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٥٥. علل النحو للوراق، ت محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد،

الرياض ط ١، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩م.
٥٦. العنوان في القراءات السبع لأبي إسماعيل السرقسطي، ت د. زهير زاهد، د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٥٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن العلائي، ت د.حسن موسى الشاعر، دار البشير للتوزيع، عمان، ط ١٤١٠،١هـ ،١٩٩٠م.
٥٨. القاموس المحيط للفيروز آبادي، ت على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
٥٩. الكافية في علم النحو لابن الحاجب، ت د صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢٠١٠،١م.
٦٠. كتاب سيبويه، ت الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٧٧م.
٦١. كتاب الكشف عن وُجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكّي بن أبي طالب، ت د. محيي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٦٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧ه.
٦٣. كتاب العين للخليل بن أحمد، ت د. مهدى المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر بالعراق.
٦٤. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، ت د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٥. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت غازي طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ه،١٩٨٤م.
٦٦. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ه.
٦٧. اللمع في العربية لابن جني، ت فائز فارس، دار الكتب الثقافية بالكويت.
٦٨. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، ت إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٤م.
٦٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنِّي، ت على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦ه.
٧٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٧١. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت مصطفي السقا، حسين نصار، مطبعة الحلبي بمصر، ط ١، ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٨م.
٧٢. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره: برجشتراسر، مكتبة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤ م.
٧٣. المخصص لابن سيده، ت خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٧٤. المسائل الحلبيات للفارسي، ت د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
٧٥. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ،٢٠٠١م.
٧٦. معاني القرآن للأخفش، ت د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي

بالقاهرة، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٧٧. معاني القرآن للفراء، ت أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.
٧٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.
٧٩. معجم ديوان الأدب للفارابي، ت د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣ م.
٨٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
٨١. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ت د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
٨٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
٨٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ت د. علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط ١، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.
٨٤. المقتضب للمبرد، ت الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٨٥. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ١٥.
٨٦. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ت الشيخ محمد على الضباع، المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
٨٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١٠٩١١
٢.	Abstract	١٠٩١٢
٣.	المقدمة	١٠٩١٣
٤.	التمهيد: المزية: المفهوم والأهمية.	١٠٩١٧
٥.	المبحث الأول: أثر المزية في الحكم النحوي.	١٠٩٢٢
٦.	المبحث الثاني: أثر المزية في الحكم الصرفي.	١٠٩٦٥
٧.	الخاتمة	١٠٩٨٤
٨.	قائمة المصادر	١٠٩٨٦
٩.	فهرس الموضوعات	١٠٩٩٤